

السماع والقياس  
بين النظام وزكريا الأنصاري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب

شيماء محيي رباط (\*)

الملخص

هذا البحث دراسة لبعض الأدلة والأصول التي استند إليها كل من النظام وزكريا الأنصاري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب في محاولة للموازنة بينهما فيما اعتمدا عليه من هذه الأدلة التي اتخذها الشارحان وسائل من شأنها تقريب فهم عبارات ابن الحاجب في شافيته بما يخدم الدرس الصرفي. وقد تناول البحث هذه الأدلة والأصول في مبحثين :

**المبحث الأول:** السماع الذي قسم على ثلاثة اقسام الأول بالقرآن الكريم وقرآته، واختص الثاني بالحديث الشريف في حين اختص الثالث بكلام العرب من الشعر والنثر .

**المبحث الثاني:** القياس الذي انقسم هو الآخر على ثلاثة اقسام الأول تناول القياس بحسب أصالة المقيس والمقيس عليه وتناول الثاني القياس بحسب العلة اما الثالث فتناول القياس بحسب الاستعمال. وانتهى البحث الى تقارب في استناد كل من النظام وزكريا إلى هذه الأصول فضلا عن كونهما لم يخرجوا عن سنة من تقدمهما من النحاة والصرفيين .

\* مدرس مساعد في قسم القانون العام /كلية القانون /جامعة القادسية /جمهورية العراق  
طالبة دكتوراه في كلية الآداب /جامعة عين شمس /جمهورية مصر العربية.

## Zakaria Al-Ansari and Al-Nazzam's Explanations of Ibn Al-Hajib

Shaima Mohi rebat

### Abstract

This research study of some of the evidence and assets relied upon by both al nadam and Zakaria Al-Ansari in Cherhehema the healing son eyebrow in an attempt to balance them with adopted him from the evidence taken by the Alharhan as a means that will bring understanding phrases son eyebrow in Havih and to serve the lesson morphological. Has addressed Find this evidence and assets in two sections :

**The first topic:** hearing that the department singled out the first three sections of the Holy Quran and readings, and singled out the second hadith singled in the third, while the words of Arab poetry and prose .

**The second topic:** measuring the split is the other three sections of the first intake measurement according to the authenticity of the measured and measured it and taking the second measurement, according to the illness and the third addressed the measurement according to use. Ended search convergence based on all of al nadam and Zekaria to these assets as well as their being not come up for years of their progress from grammarians and Abvien.

لكل عالم مكوناته المعرفية التي أسهمت في تكوينه العلمي، منها معينه الثر الذي ظلَّ يمتَّاحُ منه طوالَ فترة تلقّيه العلوم، وذلك قبل أن يرى في نفسه القدرة على الاستقلال برأيه؛ ابتغاءَ الإفادة والتجديد، ثم تعقب مرحلة الثقة بما لديه مرحلة الإعلان عن الذات العلمية؛ من خلال إبراز آرائه واجتهاده في مسائل يبادر بطرح أصعبها أو أشدها التباساً، إذا كان يرجو أن يلتفت حوله طلاب علم يرجو لهم الإفادة ولعلمه سرعة الانتشار والذّيوغ فيكونُ عاملاً من عوامل نهضة الأمة.

ومما لا ريب فيه أن "النظام، والأنصاري" كانا كُنَيْفًا ملءَ علما مما استقياه من السابقين، كما أنهما بوصفهما من شُرَّاح "الشافية" وقفوا على شروح سابقيهما، فتكوّنت لهما فيها آراء تتفق معهما في بعض الأحيان وتتباين في أحيان أخرى، وكثيراً ما كانا يسوقان آراء العلماء شارحين دون أن يُبرزوا خصوصية لرأييهما، فيبدو وكأنه يتسق وما ساقاه مستدلين به حال شرحهما للمسألة، فيطوي رأييهما في هذا السياق فيعلمُ أنهما مؤيدان له أو أقلها ليسا معترضين؛ إذ إنهما لم يردّاه أو يُضعفاه.

كما أنهما أجادا عرض المسائل التي تناولاها، وأحسنا بسطها بما ذكره العلماء فيها من آراء تنوّعت وتباينت، فاستخلصا الرأي الأرجح ووفق الأدلة والحجج القوية، وابتعدا عن الصنعة والتكلف في إثبات آراء تجلّى لديهما أنها ضعيفة أو شاذة، كما أقاما ترجيحاتها على أساس من دليل سماعي ثبت أو قياس استقرائي ذي موضوعية منطقية تُرسخُ الفهم وتؤدي إلى الإقناع.

وقد استند الشارحان إلى الاستدلال بشواهد القرآن الكريم؛ إذ إن القرآن هو الضابط للغة، والمرجع الذي يُصوّب وفقاً له ما تعسّر من إدراك للكلمات، أو يُردّ إليه ما غاب من أصول؛ فهو المعجزة الكبرى التي تتقاصر دونها الأعناق، وتحقّر أمامها الفصاحة والبلاغة البشرية مهما علّت.

كما استدلّا بأحاديث لرسول الله ﷺ وهي على قلتها تُعدُّ أساساً في إرساء بعض القواعد والترجيحات لدى النظام والأنصاري مع تفاوت نسبي، كما استدلّا بأشعار الشعراء الذين أخذ عنهم واحتجّ بأشعارهم في عصور التأصيل للغة؛ مما قوى استقصاءاتهم لاستخراج الأحكام الصرفية ومن ثمّ التقعيد والتأصيل.

### المبحث الأول: السماع

وهو الوقوف استناداً واستدلالاً بما ثبت في كلام مَنْ يُوثقُ بفصاحتهم، ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم<sup>1</sup>.

والسماع عند المُحدّثين: "هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"<sup>2</sup>، وقد بين أبو البركات الأنباري أقسام المادة المسموعة أو المنقولة وجمعها في قسمين: تواتر وأحاد، فأما التواتر فلغة القرآن... وأما الأحاد فما تفرّد بنقله بعض

أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به<sup>3</sup>.  
ويعد السماع من أقوى الأدلة؛ لأن الأصول الباقية متوقفة عليه، لذلك يقدمه النحاة عليها جميعاً، وتأتي أهميته من أمور ثلاثة هي:

- 1- الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها.
- 2- الشاهد على صحة القاعدة بعد استقرارها.
- 3- الطريق الأقوم إلى تعرف طبيعة اللغة وبيان خصائصها، وهو أقرب السبل إلى ضبط العربية، ومعرفة المستعمل منها من غيره<sup>6</sup>.

#### ومصادر السماع هي<sup>7</sup>:

- 1- القرآن الكريم وقراءاته.
- 2- الحديث النبوي الشريف.
- 3- كلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا.

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته.

#### 1- شواهد القرآن الكريم:

و كلام الله تعالى في المنزلة العليا ودرجة المنتهى، ثم كلام نبيه ﷺ ثم كلام العرب قبل الإسلام، وحتى فسدت الألسنة فتوقف علماء اللغة عن الاستشهاد بكلامهم؛ لشيوخ اللحن وكثرة المولدين الذين خلطوا بين لغاتهم والعربية فضعت لديهم. وجميع العرب أقرروا بأن لغة القرآن في أعلى درجة من البيان واعتبروها قمة في الفصاحة والبلاغة.

والقرآن الكريم: "هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، والصرف، و علوم البلاغة، و قراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة"<sup>8</sup>. والقرآن أقوى وأعرب في الحجة من الشعر<sup>9</sup>؛ ذلك أن الجهود التي بذلت في سبيل جمع القرآن الكريم متواترا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لم تبذل في النصوص اللغوية المتمثلة في الشعر والخطب، فهذه لم تتل العناية التي بلغت أشدها في رواية القرآن الكريم وحفظه من العبث<sup>10</sup>.

ولم يشهد التاريخ ولن يشهد ما توفر من عناية للنص القرآني بدءاً من تواتر الرواية، ثم إقبال من العلماء على دراسة إعجازه، وتتبع مسائل النحو والصرف من خلاله والبلاغة، وما يثريه تعدد القراءات من دلالات، وغير ذلك من علوم اللغة والشريعة.

وبالعودة إلى شرحي (النظام والأنصاري) لتلمس هذا الأصل فيهما بما أحصيناه من شواهد قرآنية تدل دلالة واضحة على الاعتماد على هذا الأصل، اعتماداً نلمسه دون عناء بمعرفة عدد الشواهد الذي بلغ في الشرحين: (235) خمسة وثلاثين ومنتى شاهد منها (76) آية و (27) قراءة في شرح النظام و (97) آية و (35) قراءة في شرح زكريا.

لم يختلف الشارحان كثيرا في منهج الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءته، وبخاصة فيما يتصل بوظيفة الشاهد القرآني أو القراءة القرآنية ، وفي الوقت نفسه لم يخرجوا عن سنة من سبقهما من النحاة.

أما ما يخص الشاهد القرآني فقد خضع له الشارحان في كل المسائل التي خاضا فيها تمثيلا أو دليلا لإثبات ما ذهبوا إليه . ولكثرة الأمثلة التي بلغ عددها 173 بعد طرح القراءات منها سنكتفي بإيراد بعض الأمثلة التي تؤيد ما ذهبنا إليه .

أما التمثيل بآيات القرآن الكريم فمثاله عند النظام قوله: "(وجاء: في) الهمزتين (المنفتحتين) في الحركة، نحو: "فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطَهَا" محمد : 18/47، "لَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أَوْلَئِكَ الْأَحْقَابُ" 46/ 23. وقوله: "يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ" السجدة: 32/ 5 (حذف إحداهما) ثم اختلف في المحذوفة، فقيل: إنها الأولى لأنها في آخر الكلمة والأخر أحق بالحذف، وقيل: إنها الثانية لأن الاستئصال إنما نشأ منها"<sup>11</sup>. ومثاله عند زكريا قوله: "(والنون) إمَّا ساكنة أو متحركة؛ فالنُونُ (الساكنة تُدغمُ وجوبا في حروف يَرْمَلُونَ) نحو: (مِن يَوْمٍ) الجمعة: 62/ 9. و(مَنْ رَبِّكَ) الدخان: 44/ 6، و(وَمِنْ مَاءِ الْبُقْرَةِ) 2/ 3 و(مِنْ لَبَنٍ) محمد: 47/ 15 ، و(مِنْ وَالٍ) الرعد: 13/ 11، و(مِنْ نُورٍ) النور: 24/ 40، إلا إن أدى إلى لبس بتركيب آخر كما مرَّ نحو قَنَوَانَ"<sup>12</sup>.

ومن المواضع التي استدل فيها النظام بالقرآن قوله: "(و"اقتعل": للمطاوعة— غالبا ، نحو غَمَمْتُهُ، وللتصرف)، وهو: المعاناة في تأثير الشيء والمبالغة والاحتيال فيه، (نحو: اكتسب). والفرق بينه وبين — كَسَبَ، أن ذلك تحصيل شيء على أي وجه كان، بخلاف — الاكتساب، ولهذا قال عز من قائل: "لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" البقرة : 286/2. تتبيها على أن الثواب إنما يُرجى على أي فعل حسن كان، وإن صدر عنه على سبيل الاتفاق، والعقاب لا يكون إلا على منهي بُولغ في ارتكابه، وانسد طريق الاعتذار عنه"<sup>13</sup>.

ومن المواضع التي استدل فيها الأنصاري بالقرآن قوله: "(... (وَتَرَبُّوتٍ) — بفتح الراء— وزنه (فَعْلُوتٍ) بأصالة أوله وزيادة آخره لأنه (من التُّرابِ عند سيبويه، لأنه من الدُّلُولِ) يقال جَمَلٌ تَرَبُّوتٌ أي : دُلُولٌ، والدُّلَّةُ والمسكنة يناسبان التراب. قال تعالى: "أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ" البلد : 90/ 16"<sup>14</sup>.

## 2 — توجيه القراءات صرفيا عند النظام و"الأنصاري":

قراءات القرآن الكريم هي: "معرفة النطق بألفاظ كتاب الله المنزل على نبيه المرسل ﷺ كما نطقها النبي ﷺ ورويت عنه بالسماع الثابت المتصل"<sup>15</sup>. وقد فرق الزركشي بين القرآن الكريم وقراءته بقوله: "القرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيئتها من تخفيف وتثقيب وغيرهما"<sup>16</sup>.

وقد تعددت القراءات القرآنية لتعدد لهجات العرب؛ ذلك أن العرب حين

بُعِثَ بينهم النبي محمد ﷺ كانت لهم لهجات مختلفة ، وقد نزل القرآن بلهجة قريش فشقَّ على غيرهم أن يقرءوا باللغة التي نزل بها ؛ لذلك أذن لهم النبي ﷺ أن يقرءوا القرآن كلُّ بلهجته تخفيفاً على القبائل العربية ومراعاةً لهجاتها المختلفة ، وتسهيلاً عليهم أن ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أن ينطقوه بلغة قريش ولهجتها الخاصة<sup>17</sup> وتحل القراءات القرآنية في المرتبة الثانية في الاستشهاد بعد القرآن الكريم إن لم تكن في مرتبته من جهة توثيقها وصحتها<sup>18</sup>.

ومع ذلك نجد قوماً من النحاة المتقدمين يعيرون على بعض القراء قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن بل بلغ بهم الأمر أن حملوا على الخطأ شيئاً ورد في قراءة الثقات من الفراء ، مثل عاصم وحمزة ونافع وابن عامر<sup>19</sup>، وأشار الدكتور شوقي ضيف إلى أن الكسائي والفراء أول من طعنا بالقراء والمبرد والزرجاج<sup>20</sup>.

ولم يختلف البصريون عن الكوفيين في ذلك فها نحن نجد المازني يغلط نافعاً وينسبه إلى اللحن، والجهل بالعربية، لقراءته (معايش) بالهمز في قوله تعالى: **لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ** الأعراف: 7 / 10، والقياس فيها الياء، فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ لا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحنا نحو من هذا<sup>21</sup>.

كما خطأ المبرد قراءة حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين) في قوله تعالى: **وَأَلْبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا** الكهف: 25/18<sup>22</sup>، بقوله: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة"<sup>23</sup>.

أما القراءات ووظيفتها في الشرحين فيمكن تصنيفها بحسب نظرة الشارحين إليها:

أما في شرح **النظام** فوجدنا **سبع وعشرين** قراءة يمكن تقسيمها على الآتي :

- 1 - تسع منها ساقها أدلة لما ذهب إليه ومثال ذلك قوله: (( وقولهم: **الْتَزِم**) هذا النحو من التخفيف (في - نبي، وبرية - غير صحيح) لأن نافعاً يقرأ النبيء - بالهمزة في جميع القرآن، وهو مع ابن ذكوان في - البرية - بالهمزة ، فثبت أن القلب في نبي، وبرية غير ملتزم (ولكنه) كثير<sup>24</sup>.
- 2 - ست منها بسطها دون أن يبدي موقفاً منها ، من نحو قوله: (( وإبدال تاء التأنيث الاسمية) لا الفعلية (هاء) إنما يكون (في نحو رَحْمَةٍ على الأكثر) - فرقاً بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة، نحو: وقت ، وكأخت ، وربما يوقف عليها بالتاء فيقال: رَحِمْتَ، وقد قرءَ بهما جميعاً<sup>25</sup>.
- 3 - ست قراءات بسطها محاولاً حمل هذه القراءات على وجه مثاله قوله: (( ونحو: اسطَّاع) - في اسطَّاع - جعل تاء "الاسْتَفْعَال" (مدغماً) فيما يدغم

فيه التاء، (مع بقاء) صوت (السين نادر). وقرأة حمزة في قوله تعالى: ﴿قَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ الكهف: 18.97 "خَطَّاهُ النحاة، لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين لا على حده، حيث لا يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي من شأنها أن لا تتحرك أبداً، وإنما شجعه على ذلك: ما رأى من تحرك ما بعد تاء" الاستفعال بسبب الإعلال إذ لو كان ساكناً على أصله امتنع الإدغام على كل حال<sup>26</sup>.

4 - اثنتين وصفهما بالضعف، وذلك قوله: (( وقد تدغم تاء - تَنْزَلُ - وَتَنْبَرُوا، وصلا - وليس قبلها ساكن صحيح) استتقلا لاجتماع التاعين في أول الكلمة، إحداهما تاء المضارعة، والثانية تاء: "الْفَعْلُ" و"التفاعل"، نحو: تَنْزَلُ، وقال تَنْبَرُوا، ونحو: قالوا: تَنْزَلُ، ولا تَنْبَرُوا، وقولي تتابع. فان لم يكن قبلها كلمة لم تدغم، إذ لو أدغمت لاجتلبت همزة الوصل، وحروف المضارعة لا بد لها من التصدير لقوة دلالتها. وكذا لا تدغم إذا كان قبلها ساكن صحيح، نحو: هَلْ تَنْزَلُ ، وقرأة البزي: "هَلْ تُرَبِّصُونَ" التوبة: 9/ 52 "ألف شَهْرٌ تَنْزَلُ" القدر: 3/97 - 4 بالإدغام والجمع بين الساكنين - ليست بقوة<sup>27</sup>.

5 - اثنتين وصفهما بالقلّة ومثاله قوله: (( ونحو: وَجْهَةٌ) في قول عز من قائل: "وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا" البقرة: 2/ 148. (قليل) ، وإنما جاز عدم الحذف فيها لأن معناها مكان يتوجه إليه، ومن قال: إن معناها التوجه كان شاذاً كشذوذ القصوى، والقود - على ما سيجيء<sup>28</sup>.

6 - واحدة عدّها مبنية على الأقل في قوله: ((وعلى الأقل جاء) قرأة أبي عمرو ونافع (عاد لولى) في قوله تعالى: "وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى" النجم: 53/50، لأنه لما نقل حركة الهمزة إلى اللام ، وكانت اللام في حكم المتحرك على هذه اللغة ، وعاد التتوين من عادا إلى حالها من السكون وجب إدغام النون في اللام على ما هو قياس مثل هذه الصورة ، وأما على اللغة الكثيرة فيجب تحريك التتوين كما كان قبل التخفيف فيقولون: "عادن لولى"<sup>29</sup>.

7 - واحدة عدّها قوية وذلك في قوله: ((وأما قرأة ابن عامر: لِكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي" الكهف: 18/ 38 ، بإشباع فتحة النون، وصلا فقوية، لأن ذلك لدفع التباسه - ولكن - المشددة الباقية على أصلها<sup>30</sup>.

أما في شرح زكريا فوجدناها خمسا وثلاثين قرأة موزعة على ما يأتي:

1. اثنتي عشرة قرأة استند إليها أدلة فيما يذهب إليه مثاله قوله: (( (والعين) تدغم (في الحاء) نحو إِرْفَحَاتِمَا فِي إِرْفَعِ حَاتِمًا؛ لِأَنَّهَا أَنْحَلُ مِنَ الْحَاءِ... (وجاء) في قرأة أبي عمرو: مَن زُحْرَحَ عَنِ النَّارِ" آل عمران: 3/ 185. بالإدغام بقلب الحاء عينا لشدة تقاربهما<sup>31</sup>.

2. ثلاث عشرة قرأة بسطها دون أن يبدي موقفا منها من نحو قوله: (( (وقد جاء) إدغام حروف ضوئي مشفّر فيما يُقَارَبُها نحو: ((لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ)) النور: 24/ 62.

3. و((اغقر لي)) الأعراف: 7/ 151. بادغام الضاد في الشين ، والرءاء في اللام لأبي عمرو. و((نخسف بهم)) سبأ: 34/ وبادغام الفاء في الباء للكسائي وبعض النحاة منع ذلك فحمل ما نُقِلَ منه على الإخفاء<sup>321</sup>.
4. ثلاث منها بسطها محاولاً حمل القراءة على وجه من ذلك قوله: ((وقراءة حَقص)) قوله تعالى: ((ويخش الله ويتقّه)) النور: 24/ 52. بإسكان القاف وكسر الهاء— بعد حذف الياء للجازم. زعم جماعة أنها مما حرك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظناً منهم أن الهاء للسكت، وأن تقه ومن يتقّه ككتف، فأسكنت القاف، فالنتى ساكنان، فحركت الهاء لأجله كما في انطلق مع أنها ليست منه على الأصح؛ لأن هاء السكت لا تثبت وصلاً ولا تحرك أصلاً، ولو حركت هنا لحركت بالفتح كما في انطلق، فوجه قراءته أن الهاء ضمير عائد إلى الله تعالى، وسكنت القاف للتخفيف كما في كتف فلا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله<sup>331</sup>.
5. اثنتين وصفهما بالضعف ومنها قوله: (( ( وجاء معائش) الأعراف: 7/ 10. بالهمز على ضعف)) لخروجه عن القياس<sup>341</sup>.
6. اثنتين وصفهما بالقلّة وذلك في قوله: (( ( ونحو أن يُملّ هو) البقرة: 2/ 282 بإسكان الهاء (قليل)) لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال<sup>351</sup>.
7. واحدة عدّها مبنية على الأقل في قوله: ((وعلى الأقل جاء)) (عاد لولي)) في قراءة نافع وأبي عمرو المخففة من عادا الأولى؛ لأنه لما اعتدّ بحركة اللام ولم يحرك التتوين صار عادن لولي، فأدغم وصار عادلولي. وأمّا على الأكثر فيجب تحريك التتوين كما قيل للتخفيف فيقال: عادن لولي"النجم: 53/ 50<sup>361</sup>.
8. واحدة عدّها فصيحة وذلك قوله: (( (ومن ثمّ) أي: من هنا، وهو أن الوقف على "أنا" بزيادة الألف، أي: من أجل ذلك (وقف على) لكتا في قوله تعالى: ((لكتا هو الله ربّي)) الكهف: 18/ 38. بألف إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أنا إلى النون قبلها، ثمّ حذفتم الهمزة ثمّ أدغمت النون في النون، فقيل "لكتا" بإثبات الألف، وهو فصيح، وإثباتها وصلاً فصيحاً أيضاً بخلافه في أنا، لأنه بالألف، يعلم أن أصله "لكن أنا" وبدونها يلتبس، ولكنّ المشددة لوقوفهم عليه بالألف، وهو ممتنع في لكن؛ ولوقوع الضمير المرفوع بعده وهو لا يقع بعد "لكن" ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن مع أن المخففة إلا في الضرورة، وقوله "هو" ضمير الشأن، والجملة بعده خيره، والجملة الكبرى خيرُ أنا<sup>371</sup>.
9. واحدة عدّها نادرة في قوله: ((ونحو اسطاع) في إسطاق مما هو من باب الاستفعال بجعل تائه (مدغماً) فيما تدغم فيه التاء — كما مرّ بيانه أنفاً — (مع بقاء صوت السين نادر)) وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ((فما اسطاعوا أن يظّهروهُ) الكهف: 18/ 97.



وبعد عرض هذه القراءات يمكن الخروج بما يأتي :  
 أ - أن هذه القراءات أكثر عددا في شرح زكريا ، إذ تبلغ فيه خمسا وثلاثين قراءة يقابلها ثماني وعشرين قراءة في شرح النظام ، وهي زيادة طفيفة لا نظنها تشكل تميزا واضحا لزكريا وخصوصا أن منهج الشارحين في توظيف هذه القراءات كان متقاربا ولم يخرج في مجمله عن منهج من سبقهم من النحاة .

ب - لم ترد عند الشارحين نعوت شاعت عند المتقدمين بل إن بعضها استعملها من سبقهم من شراح الشافية مثل: (خطأ ، لحن ، وهم ، شاذ ، قبيح ، أقل فصاحة)<sup>38</sup> . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على احترامهما لهذه القراءات والتعامل معها بحذر ، وهو ما لمسناه عند الشارحين على مستوى واحد دون تمييز لأحدهما عن الآخر .

ج - احتج كلا الشارحين بقراءات شاذة ، وكان النظام يشير إلى أنها من الشواذ دون أن ينعتهما بالشذوذ من ذلك قوله: (( (والحَيْكُ) - في جمع - الحَيْكُ - الطريقة في الرمل - ، ونحوه - (إن ثبت) أنه قرئ في الشواذ (والسماء ذات الحَيْكُ) الذاريات: 7/51<sup>39</sup> . بكسر الحاء وضم الباء - (محمول على تداخل اللغتين - في حرفي الكلمة ) ، وذلك أنه جاء "حَيْكُ" - بكسرتين - ، و"حَيْكُ" - بضميتين)<sup>40</sup> .

وقوله : ((والإمالة لإمالة قبلها سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعضهم ، فالإمالة لإمالة بعدها أضعف ، قرئ بها في الشواذ - كاليتمى والنصارى - بإمالة ما قيل الألف الأولى لأجل الثانية التي سببها أنها تصير ياء مفتوحة في التنثية ، فإن تنثية الجمع سائغة كما أن جمع الجمع جائز))<sup>41</sup> .

أما زكريا فكان يحتج بالقراءة نفسها دون أن يذكر أنها من الشواذ من ذلك قوله: ((والإمالة) إمالة (قبلها) غير الفواصل، وهي سابع الأسباب (نحو) إمالة دال (رأيتُ عمادا) وقفا ، لإمالة الميم قبلها . وهذا سببٌ ضعيفٌ كما أشار إليه أول الباب بقوله: "على وجه"؛ لأنها ليست كسرة محققة ولا ياء ، وأضعف منه الإمالة لإمالة بعدها وقرئ بها من طريق عن الكسائي في اليتامى والنصارى بإمالة الألف الأولى لإمالة الثانية لقلبها ياء في التنثية ))<sup>42</sup> .

أو يجعل الإشارة إلى ذلك غير مباشرة مثل قوله : (( (والحَيْكُ) - بكسر الفاء وضم العين - لتكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح. (إن ثبت) محمول (على تداخل اللغتين) إذ المعروف أنه جاء بكسرتين وبضميتين ، وإن كانت الأولى غير فصيحة ، فلما تلفظ المتكلم بالحاء مكسور من اللغة الأولى ، غفل عنها وتلفظ بالياء مضمومة من الثانية . وقال ( في حرفي الكلمة ) لأن التداخل يكون في كلمتين أيضا ، وهو أكثر كما قالوا قَنَطُ يَقِطُ ، كضَرْبٍ يَضْرِبُ ، وَقِنَطُ يَقِطُ ، كعَلِمٍ يَعْلَمُ ، ثم لما قالوا : قِنَطُ يَقِطُ بالكسر أو الفتح فيهما ، علم أن

الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى. أجاب بعضهم بأن ما أورد شاذاً ، بل قيل ( الحيك لحن ) ، وإليه يشير المصنف إن ثبت<sup>43</sup> بخلاف القراءة السبعية فنجدّه يصرّح بها ، كقوله : (وقرئ بذلك في السبع)<sup>44</sup>، الأمر الذي يدلّ على أنه كان أكثر تخرجاً من النظام في هذا الجانب.

وقد أشار "الأنصاري" في أكثر من موضع إلى أنه يرجّح ويُقدّم رأيَ الفراء إذا وردت مسألة وكانت آراء النحويين فيها تتعارض مع قراءة الفراء؛ معللاً ذلك بأن رأيهم حجة مقطوع بثبوتها؛ فما نقله الفراء ثبت تواتراً؛ فهم ينقلون اللغة عمّن ثبتت عصمته عن الغلط، فالقراء أعدل وأكثر؛ فمن باب أولى هم الأجدر بالرجوع إليهم وفي هذا يقول: "(وحمل قول الفراء) بجواز الإدغام وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً (على الإخفاء) فليس إدغاماً محضاً، جمّعاً بين مذهبهم ومذهب النحويين، إذ الإخفاء قريب من الإدغام.

قال المصنّف في شرح المَقْصَل: وهذا الجواب للشَّاطِبيّ. قال: "وهو وإن كان جيّداً إلا إنّه لم يثبت أنّ الفراء امتنعوا من الإدغام المحض. قال: والأولى الرّدُّ على النحويين، إذ لا يكون قولهم حُجّة إلا إذا اجتمعوا، ومن الفراء جماعة منهم يقرّون بالإدغام، فلا يكون قولهم حُجّة. بل لو قدر أنّه ليس من الفراء نحويٌّ كان قولهم أولى؛ لأنهم ناقلون هذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حُجّة دوتهم. وحيث إنّ المصير إلى قول الفراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأنّ ما نقله الفراء ثبت تواتراً، وما نقله النحويون أحاد، ولو سلّم أنّه مثل ذلك ليس تواتراً. فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى<sup>45</sup>. فما ختم به كلامه هو القاعدة التي كان يتوسمها في استدلالاته بما يقوله الفراء؛ إذ إنه ثبت تواتره فهو أعلى درجات التوثيق السماعي الذي بنيت عليه اللغة بل والقرآن والحديث الصحيح، أما ما ينقله النحاة فهو في أغلبه يروى عن أفراد وليس متواتراً، كما أن شروط العدالة أثبت وأيقن في الفراء، كما أنهم جمع يروي عن جمع، أو أفراد أفذاذ تلقوا القرآن عن رسول الله ﷺ مباشرة فهم أولى بالرجوع إليهم.

#### ثانياً : شواهد الحديث الشريف

اختلف العلماء في الاستشهاد بأحاديث رسول الله ﷺ فمنهم من منع خوف الرواية بالمعنى ومنهم من أجاز، "وتوسط الشاطبي فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها. قال في "شرح الألفية": لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تُثقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن

ووجوه القراءات<sup>46</sup>.

وقد تبعه السيوطي فقال فيه: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث<sup>47</sup>.

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا؛ ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها، أم هي لمجرد التمثيل؟ والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف<sup>48</sup>.

وفي شرحي "النظام" و"الأنصاري" لم يرد الحديث الشريف فيهما إلا ثلاث عشرة مرة: سبعا في شرح النظام وستا في شرح زكريا، وتقسّم هذه الأحاديث إلى الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ ويمكن بيانها فيما يأتي:

ثلاثة أحاديث التقى فيها الشارحان، وهذه الأحاديث هي:

قوله ﷺ (ليس في الخضرآوات صدقة) ، استشهد به النظام قائلا: ( وجاء الخضرآوات ) - في جمع: خضرآء ، وهو قوله: ( ليس في الخضرآوات صدقة ) ، مع امتناع - أخضرون، (لغلبته اسما)، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة<sup>49</sup>.

وقال زكريا في الحديث نفسه: ( وجاء ) في جمع الخضرآء "الخضرآوات" في قوله ﷺ: (ليس في الخضرآوات صدقة) مع امتناع أخضرون في أخضر (لغلبته اسما) لأنه لا يصحب موصوفا، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة ، وهذا كالأسود للحبة السوداء ، لا يحتاج إلى ذكر الموصوف بخلاف غيرها من السود ، نحو ليل أسود وعندي أسود من الرجال<sup>50</sup>.

وقوله ﷺ: ( ليس من إمير أمصيام في إمسفر ) قال النظام: ( الابتداء : لا يُبتدأ ) وجوبا بشهادة الحس السليم (إلا بمتحرك - كما لا يوقف) - وقفا صناعيا (إلا بساكن) (فإن كان الأول) من الكلمة (ساكنا - وذلك في عشرة أسماء محفوظة... (وفي: لام التعريف ، وميمه) في لغة طي ، وعليه قوله ﷺ: (ليس من إمير أمصيام في إمسفر)<sup>51</sup>.

وقال زكريا: (وفي لام التعريف وميمه ) عند طيء وحمير أبدلوهما من لامة وعلى لغتهم خبر ( ليس من إميرٍ إمصِيَامٍ في إمسَر) <sup>52</sup> وقوله ﷺ: (أنا أفصح من نطق بالضاد) ، قال النظم : (فأصول حروف التهجي : تسعة وعشرون ، ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب ، ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ، ولا ضادا إلا في العربية ، ولذلك قال ﷺ: (أنا أفصح من نطق بالضاد) ، وعد - لام الألف - حرفا مستقلا - عامي لا وجه له ، وبعضهم لا يعد الهمزة حرفا مستقلا) <sup>53</sup>.

وقال زكريا : ( ...فأصول حروف التهجي التي هي تسعة وعشرون لم يكمل عددها إلا في لغة العرب ولا طاء في لغة العجم كما مرّ ولا همزة فيها إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية ولذلك قال ﷺ: (أنا أفصح من نطق بالضاد) <sup>54</sup>. وانفرد زكريا بخبر عن النبي ﷺ في قوله: (نحو أهرآق) الماء (يُهرِيقُ إهْرآقة) فهو مُهْرِيقُ ، والماءُ مُهْرَاقٌ - باسكان الهاء - ومَهْرَاقٌ - بفتحها - بزيادة الهاء . وأجيب عنه بأنه شاذ كما في أسطاعٍ يُسْطِيعُ ، وفيه لغتان أخريان ذكرهما الجوهري هَرآقٌ يُهْرِيقُ - بفتح الهاء - هَرآقةٌ وأهْرَقَ يُهْرَقُ إهْرَاقًا ، وأصل الكل أَرآقٌ إِرآقةٌ وأصله أَرِيقٌ يُرِيقُ ، وأصل بُرِيقٌ يُورِيقُ ، فأبدلوا من الهمزة هاء ، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة ، ثم أُدْخِلَ عليها في اللغة الأولى والثانية الألف ، وتركت الهاء عوضا عن حذف العين في الثالثة؛ لأن أصلها أريق - كما مرّ-. ويؤخذ من خبر أمر النبي ﷺ - يَنْثُوبٌ من ماء فأهريق عليه لغة أخرى وهي أهرآق - بفتح الهاء) <sup>55</sup>.

أما الأحاديث المنسوبة إلى الصحابة فورد منها في الشرحين ستة أحاديث ، اشترك النظم وزكريا في واحد منها وهو قول ابن عباس : إنما سمي الإنسان ، لأنه عهد عليه - إليه - فنسي . فقال النظم : ( وإنسانٌ قِعْلانٌ - من الأُنس ) بأصالة الهمزة ، وزيادة الألف والنون . ( وقيل : ) إنه ( إقْعانٌ منقوصٌ أفعْلانٌ ) ( من نسي ) بزيادة الهمزة وأصالة الياء ، وحذفها ، ( لمجيء : أنيسيان ) في تصغيره على وزن " أفعْلانٌ " ، واستدلوا عليه أيضا بقول ابن عباس : إنما سمي الإنسان ، لأنه عهد عليه - إليه - فنسي ، كما قال عز من قائل : ( ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما ) طه : 115/20 <sup>56</sup>.

وقال زكريا : ( وإنسانٌ ) وزنه ( فِعْلانٌ ) بأصالة الهمزة ؛ لأنه ( من الأُنس ) - بضم الهمزة - ( وقيل ) وزنه ( إقْعانٌ ) بزيادة الهمزة وأصالة الياء وحذفها ؛ لأنه ( من نسي لمجيء أنيسيان ) بالتصغير بوزن أفعْلانٌ ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه إنما سمي إنسانا لأنه عهد إليه فنسي كما قال تعالى ( ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ) طه : 115/20 <sup>57</sup>.

### وانفرد النَّظْم بثلاثة أحاديث هي :

قول ابن عباس - رضي الله عنهما - ، في قول النظام : ( وفي المصحف يكتب) الحروف المقطعة الواردة في بعض فواتح السور ( على أصلها على الوجهين) المذكورين فيها ، أحدهما أنها أسماء لحروف التهجي ، والمراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظكم التي تتكلمون بها ، فعارضوه إن قدرتم على ذلك ، فتكتب حينئذ كما أصلنا بصور الحروف التي هي مسمياتها ، ( نحو: يس، وحـ )، وهكذا إن قيل إنها أبعاض الكلم كما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما-، أنه قال : في ألم معناه أنا الله أعلم<sup>58</sup>.

قول عمر- رضي الله عنه -، في قول النظام : (ومعدُّ) - لأبي العرب معد بن عدنان- ("فعلًا") بزيادة إحدى الدالين ، لا "مفعلاً" بزيادة الميم ( لمجيء: تمعدد) الرجل - إذا تشبه بعيش- معدّ- وكان أهل قشف وغلظ في المعاش ، ومن هنا قال عمر ( اخشوشنوا وتمعددوا )، ولا شك ان التاء زائدة فلو حكم بزيادة الميم لزم بناء "تمفعل" في الكلام وهو مما لا نظير له<sup>59</sup>.

وقول علي - رضي الله عنه -، في استدلال النظام: (واعلم أن الهمزة لما كانت أدخل حروف الحلق، ولها نبرة كريمة يجري مجرى التهوع ، ثقلت بذلك على الالفاظ فخففها قوم - وهم: أكثر أهل الحجاز - ولا سيما قریش . وروي عن علي - رضي الله عنه -: ( نزل القرآن بلسان قریش ، وليسوا أهل نير، ولولا جبرئيل نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا )<sup>60</sup>.

كما انفرد زكريا بقول أبي ذؤيب في قوله : ( و) الوقف على (مه) في ما الاستفهامية بالهاء بدلا من الألف لقرب مخرجيهما ، أو بيانا لحركة ما قبلها ، قليل كقول أبي ذؤيب : (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مة ؟ أي : ما الحديث ؟ أو ما الحال ؟ فقالوا : توفي رسول الله ﷺ<sup>61</sup>.

### ثالثاً : كلام العرب من الشعر والنثر

#### 1: الشُّعْر:

لم يأخذ علماء العربية اللغة عن حَضْرِيٍّ قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولها<sup>62</sup>.

ثم كان الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دونت دواوين عن العرب العرباء، كثيرة مشهورة، كديوان امرئ القيس، والطَّرْمَاح، وزهير، وجريير، والفردق، وغيرهم<sup>63</sup>.

تميز استشهاد النَّظْم وزكريا بالشعر بما يلي :

\* كانا يفرقان بين الضرورة الشعرية والشاذ المخالف لقواعد الصرف.  
ومن مواضع استدلال النظام بالشعر قوله: "ويقال: هالك في الهالك،  
فجرى على الأصل لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها.  
أما نواكس: فقد جاء في ضرورة الشعر، قال الفرزدق:  
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار  
والنواكس: المطأطأ رأسه"<sup>64</sup>.  
ومن المواضع التي ذكرها الأنصاري: الإعلال مقدم على الإدغام، واعلم  
أنه يجوز فك الإدغام الواجب للضرورة كقوله:  
مهلاً أعاذلَ قد جرت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضئوا  
يريد ضئوا أي: بخلوا"<sup>65</sup>.

وذكر النظام أن (صيم، وقيم) جمعاً صائم وقائم (شاذ) أيضاً، لوجود  
الإعلال في كل منهما، مع عدم المقتضي إذ الأصل: صوم وقوم، (وقوله):  
ألا طرقتنا مئة ابنه مندر (فما أرق النيام إلا سلامها)  
(أشد)، فوجه شذوذه ما ذكر في صيم، إذ الأصل نؤام، ووجه كونه أشد كونه  
أبعد عن الطرف الذي هو محل التخفيف، ويمكن أن يجعل شذوذ صيم بالنسبة  
إلى نحو: قاعدة نحو: عتي وجئي، ووجه شذوذه غير طرف، ووجه كون نيام أشد  
كونه أبعد عن الطرف"<sup>66</sup>.  
ومن المواضع التي ذكرها الأنصاري أن: "... (ويأجل) في يوجل (شاذ) كل  
منهما لقلب الواو والياء فيهما ألفا مع سكونهما وعليها جاء:  
نبت إليك فتقبل تأبتي وصمت ربي فتقبل صامتني  
أي توبتي وصومي"<sup>67</sup>.

\* استدلالهما بالشاهد الشعري كان يأتي للتقعيد الصرفي.  
ذكر الأنصاري أن (منجنيق) مؤنث، قال: (... (وأما منجنيق) بفتح ميمه وجيمه  
وهو مؤنث، قال زفر بن الحارث:  
لقد تركتني منجنيق ابن بجل أحيى من العصفور حين يطير"<sup>68</sup>  
فقد استدل زكريا الأنصاري على أن (منجنيق) مؤنث لقول الشاعر: (تركتني  
وفي موضع إبدال السين تاء قال النظام: (وفي "طست، وحده)،  
والأصل: طس، بدليل جمعه على طسوس لا طسوت، وأما  
قولهم: ست، والأصل: سدس، فالإبدال فيه لأجل الإدغام، وقوله:  
ياقاتل الله بني السعلاة عمرو بن ربوع شرار النات  
غير أعقاء ولا أكيات  
نادر لم يوجد في استعمال الفصحاء"<sup>69</sup>.  
كما أن الأنصاري كان يحرص على بيان الدلالة الصرفية لصيغة معينة، من

ذلك رأيه بأن التعظيم ليس من أغراض التصغير؛ إذ يقول في حد التصغير وأحكامه: ((...بأنه لا يشمل تصغير التعظيم كقول الشاعر:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بيَّهمْ دُوَيْهِيَّةٌ تصفُّرٌ منها الأناملُ<sup>70</sup>

فصغَّرَ الدَّاهِيَةَ والمُرَادُ بها الموت... وأجيبَ عن الأولِ بأن الدَّاهِيَةَ إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة، وبأن أصغر الأشياء قد يُفسدُ الأمور العظام))<sup>71</sup>.

وقد أورد "النظام" في تناوله أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد (استفعل) فذكر من معانيها (التحول) من حال إلى حال، كقول الشاعر:

يمشي جُرُرداءَه مُترَقِّلا إنَّ البُعَاثَ بأرضنا نَسْتَسْرِ  
والبُعَاثَ - بحركات الباء - ضعاف الطير، وما يُصادُ منها، والنسرُ: طائر معروف، أي من جاورنا عزَّ بنا<sup>72</sup>.

\* اجتزاء الشطر الذي يحوي الشاهد من البيت، ويكتفي به للتبين والشرح ويترك شطره الثاني؛ إذ إنه ليس مناط الاستدلال.

وكان ابن الحاجب في الشافية يكتفي بذكر موضع الشاهد الذي قد يكون كلمة أو شطرا من البيت، وقد يعود السبب في اكتفاء ابن الحاجب بذكر موضع الشاهد مجتزئاً إلى الرغبة في الاختصار اعتماداً على إدراك طلاب العلم للمحدوف، فيصعب اهتمامه على شرح موضع الشاهد فييسطه فيقوم "النظام" وزكريا الأنصاري بإتمامه ووضع في صورته النهائية. وإن كانا قد وقعا فيما وقع فيه ابن الحاجب في مواضع عدة في أثناء استدلالهما بأجزاء من بيت شعر.

ففي تناول النظام بعض أحكام المؤنث قال: "(وإذا صح باب: ثمرة): مفتوح الفاء ساكن العين، (قيل: ثمرات - بالفتح) فرقا بين الاسم منه والصفة، وكان الاسم أولى بالتغيير لخفته وثقلها.

(والاسكان فيه ضرورة) في الشعر، نحو:

..... فتستريح النفس من زفرتها

والمعتل اللام بهذه المنزلة، نحو: ركوة وركوات، وظيفية وظيفيات

بالفتح.

(والمعتل العين: ساكنة) البتة، نحو: بيضة وبيضات، وجوزة وجوزات، لاستتقال الحركة على الواو والياء، وتغير البنية إن قلبت ألفا<sup>73</sup>.

كما عدَّ الأنصاري إظهار الهمزة في قول الشاعر:

..... فإنه أهل لأن يؤكراً

ارتكبه للضرورة؛ حيث إن الأصل تخفيف الهمزة<sup>74</sup>.

\* كما كانا يقومان بشرح ألفاظ الأبيات بعد أن يدرسا موضع الشاهد.

قد يذكر الأنصاري للبيت رواية أخرى نحو قوله في باب التقاء الساكنين: "إلا في انطلق ولم يَلدّه، مما اجتمع فيه ساكنان، وفُرَّ من تحريك أولهما للتخفيف كما في كَثَفٍ، فالتقى ساكنان، فحركوا الثاني لا الأول؛ لتلا يفوت الغرض من إسكانه، وهو التخفيف، واختير الفتح إتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليه وهي فتحة الطاء؛ ولأنهم لو حركوه بالحركة الأصلية للساكن الأول، لزم الرجوع إلى ما فرّوا منه، وهو الكسر، ولم يَلدّه في قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ  
أصله: لم يَلِدْهُ، بكسر اللام وسكون الدال، فشبهوا (يَلِدُ) بكَيْفٍ أيضاً، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني بالفتح ورُوي بَدَل: ألا رب مولودٍ، لمولودٍ...<sup>75</sup>

كما ذكر "الأنصاري" أن إثبات الألف في (حَقَّقْنَا الْبِطَانَ) (شَادُّ)؛ لأن ثاني الساكنين غير مُدْعَمٍ وليس في كلمة، والقياس حذفها كما تقول غلام الأمير إذ لا يُنْقَطُ فيه بالألف. قال أوس:

وَإِزْدَحَمَتْ حَقَّقْنَا الْبِطَانَ بِأَقٍ وَامٍ وَطَارَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا  
والبيطان: الحزام الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلَّ على نهاية الهُزَالِ، وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ لشيءٍ الأمر وتفاقم الشرِّ، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تعظيماً للحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ المذكور.<sup>76</sup>

\* إتيانهما بالشاهد لدفع وهم أو لبس أو فهم خاطئ لقاعدة صرفية.

ففي باب أسماء الزمان والمكان نجد الأنصاري بعد أن عرفها، جاء ببيت للنابغة الذبياني، وأشار إلى تأويله نحوياً، ثم شرح ألفاظه وقدم معناه فقال: "أسماء الزمان والمكان) هي الأسماء الموضوعة لهما باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، فمَخْرَجٌ معناه زمانٌ أو مكانٌ الخروج المطلق، ومن ثَمَّةً، لم يعملوها في مفعول ولا ظرف، فلا يقال: مَقْتَلٌ زيدا، ولا مَخْرَجٌ اليوم، لتلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد. وتأولوا قول النابغة:

كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ  
بأن المضاف محذوف، والمَجَرُ مصدر مضاف إلى الفاعل، ناصب ذبُولها، والتقدير: كأن مكان جَرِّ الرَّامِسَاتِ، أي: الرياح التي تثير التراب، وتدفن الآثار ذبُولها عليه من الرَّمْسِ، وهو الدَّفْنِ، قضيم، وهو رق يُكْتَبُ فيه، ونَمَّقَتْهُ، أي: زَيَّنَتْهُ، وامرأة صَنَاعُ اليدين، أي: حاذقة ماهرة بعملها.

ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته الصوانع بالكتابة أو النقش، وإنما صيِّرَ إلى التأويل؛ لأن المَجَرَ لو كان مصدراً ولم يُقَدَّرْ مضاف محذوف، لم يستقم حمل قضيم عليه، ولو كان اسم مكان، لم يكن لنصب ذبُولها وجه.<sup>77</sup>



وفي تناول النَّظَام ما كانت همزة الوصل فيه مفتوحة (لَلْبَيْس) بالخبر— كما قلنا في التقاء الساكنين، وقد جاء بين بين — أي بين الهمزة والألف — في قول الشاعر:

وما أدري إذا يَمَمْتُ أرضاً      أريدُ الخَيْرَ أيُّهُما يَلِينِي  
أَلْخَيْرُ الذي أنا أَبْتغِيهِ      أم الشَّرُّ الذي هو يَبْتغِينِي

وذلك لاستقامة الوزن، وفي غير الوزن فرارا من التقاء الساكنين، والأفصح جعلها ألفا لأن التقاء الساكنين مغتفر في مثل هذه الصورة، وأما إذا كانت همزة الوصل غير مفتوحة سقطت في الاستفهام لعدم اللبس، نحو: ابْنُكَ بار، استخرج المال<sup>78</sup>.

\* ماورد من لهجات قبائل العرب في أشعارهم:

قال النظام: "(وهُدَيْلٌ تُسَوِّي) بين الصحيح والمعتل العين — في التحريك، ولا تلفت إلى النقل اللازم من تحريك الياء والواو لعرضه، قال قائلهم:  
أخو بِيضَاتٍ رَائِحٍ متَأَوَّبٍ .....<sup>79</sup>  
وقال الأنصاري: "... (في) لغة (طِيءٍ وهَذَا الذي) في إذا الذي للاستفهام، قال الشاعر:

وأَيُّ صَوَاحِبِهَا فَقُلْنَ هذا الذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنَا وِجْفَانَا  
أَيُّ، وأَتَتْ الرِّجْلُ صَاحِبَاتُ المَرَاةِ، فقلْنَ: هذا الذي؟ أي: إذا الذي؟ وإنما أبدلوا الهمزة هنا في هذه الصورة؛ لأنها حرف شديد ثقيل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاها متقاربان<sup>80</sup>. فطِيء يبدلون همزة الاستفهام هاءً.  
وهكذا نلاحظ أنهما كانا متساويين حذو الحدوة بالحدوة؛ من حيث معالجتهم للأبيات الشعرية عند الاستشهاد بها، لكن الأنصاري كان يهتم بالشرح اللغوي ويبسط فيه غالبا أكثر من "النظام" حينما كان "النظام" بارعا في تعليل القاعدة، وربما يذكر الشاهد ثم يوظفه حيث يستشهد به ثم يتركه ويتجه حيث بسط آراء العلماء، ويرجح رأي أحدهم ومن ثم يميل معه أو يفهم ضمنا أنه مؤيد له، كما أنهما تشاركا في تجزئة الأبيات حيث يذكران مناط الاستدلال فقط، كما اهتمما بضبط الأوزان الصرفية وذكر الصيغ التي يتناولانها، وذكر معاني المباني؛ مما زاد في الفائدة.

2 — النشر: (الأمثال وكلام العرب):

المثل ضربٌ من ضرُوب النَّصِصِ؛ إذ تستدعيه مناسبة أو موقف يستوجب حضوره لي طرح ظلالة من بلورة لفكرة أو حلٍ لمعضلة، بينها وبين الماضي وجه تشابه أو نقاط التقاء يَحْتَصِرُ المَثَلُ المَضْرُوبُ كثيرا من الجهود والأوقات؛ إذ إن حضوره يشد الكامن من طاقات الذهن رابطا علاقات الماضي بالحاضر، فيحيلُ الموقفَ أو الحادثة إلى منطِقٍ هو في أغلبه صامت، غيرَ أنه يُفَكِّكُ ما عجزت الألسنة عن حلِّ تراكيبه.

والأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها

فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وقد ضربها النبي ﷺ، وتمثل بها هو ومن بعده من السلف<sup>81</sup>.  
ويُستدلُّ صرفياً بالأمثال وكلام العرب الفصحاء لتأكيد القاعدة، أو لبيان ضعف ما استدل به الرأي المخالف.

### أولاً : النَّظَامُ:

وقد وردت الأمثال في استشهادات "النَّظَامِ" سبع مراتٍ خلال تناوله للمسائل الصَّرْفِيَّةِ وهي:  
إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ  
البغاث ضرب من الطير، وفيه ثلاث لغات الفتح والضم والكسر والجمع بُعْثَان، قالوا هو طير دون الرخمة، واستنسر صار كالنسر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضعاف الطير، يُضْرَبُ للضعيف يصير قوياً وللذليل يُعَزُّ بعد الدل<sup>82</sup>، كما يُضْرَبُ مثلاً للثيم يرتفع أمره<sup>83</sup>.  
وقد أوردته "النَّظَامُ" في تناوله أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد (استنعل) فذكر من معانيها (التحول) من حال إلى حال، (نحو: استحجر الطين)، وكقول الشاعر:  
يمشي جُرُّ رِءَاءُهُ مُتْرَقِلاً إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ  
والبُغَاثُ - بحركات الباء - ضِعَافُ الطير، وما يُصَادُ منها، والنَّسْرُ: طائر معروف، أي من جاورنا عزَّ بنا<sup>84</sup>.  
وعند جُهَيْنَةَ الْخَبَرِ الْيَقِينُ  
يُضْرَبُ في معرفة الشيء حقيقته<sup>85</sup>.

ذكر "النَّظَامُ" في أحكام المنسوب أنه (يحذف الياء والواو) ويُفْتَحُ العين (من) كل (فَعِيلَةٌ وفَعُولَةٌ، بشرط: صحة العين، ونفي التضعيف، كحَنَفِيٌّ، وشَنَنِيٌّ) في حَبِيقَةٍ، أي حي من العرب، وشنونة: حي من اليمن. (ومن فَعِيلَةٌ غير مضاعف) فقط، (ك- جُنَيْ) في: جُهَيْنَةَ، قبيلة، وجُهَيْنَةَ - الأخبار - علماً لشخص - على ما قيل، شعر:

وعند جُهَيْنَةَ الْخَبَرُ الْيَقِينُ

أكثرهم يرونها بالفاء، فيقولون: جُهَيْنَةَ<sup>86</sup>.

### التَّقَتَّ حَلَقَتَا الْبِطَانِ

يقولون: البطان للقتب الحزام الذي يُجْعَلُ تحت بطن البعير وفيه حلقتان فإذا التقتا فقد بلغ الشدَّ غايته. يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية<sup>87</sup>.  
ذكر "النَّظَامُ" (وحلقتا البطان) بالمد (شاذ) لأن الساكن الأول وإن كان مدة إلا أن الثاني غير مدغم، ولاهما في كلمة.  
والبطان: للقتب: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، يقال: التقت حلقتا البطان للأمر

إذا اشتد، كأنهم لم يحذفوا ألف التنثية في هذا المثل تفضيلاً للحادثة بتحقيق التنثية في اللفظ<sup>88</sup>. وهو كناية عن ضيق الأمر واشتداده وبلوغه المنتهى.

### رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ

أي لأنُّ رَهْبَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ، قال المبرد: رَهْبُوتِي خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتِي ومثله في الكلام جَبْرُوتٌ وَجَبْرُوتِي<sup>89</sup>.

ذكر "النَّظَامُ" أن (تَرَبُّوت) — بفتح الرَّاءِ — ("فَعَلُوت" — من التُّرابِ — عند سيبويه لأنه الذَّلُول) جملاً كان أو ناقة، والذلة والمسكنة يناسب التراب، قال عز من قائل: "أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ" البلد: 90، 16. وإنما قوي هذا الظن عنده لما رأى أن التاء بعد الواو تُرَادُ في مثل هذا البناء كثيراً، نحو: جَبْرُوتٌ وَمَلَكُوتٌ، ويُقال: رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ — أي لأنُّ رَهْبَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ، وكان من البعيد جعله تَفْعُولًا من — رَبَّتْ — الصبي تَرَبَّتَه — أي رباه — لعدم المناسبة من جهة اللفظ، والمعنى جميعاً<sup>90</sup>.

### أَكْذَبُ مِنَ الْيَهْيِيرِ

وقيل: ذَهَبُوا فِي الْيَهْيِيرِ "أي في الباطل، الْيَهْيِيرُ (يَفْعَلُ) لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ، وهو صَمَغُ الطَّلْحِ وأنشد أبو عمرو:

أَطْعَمْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيِيرِ فُظِّلَ يَعْوِي حَبطاً بِشَرِّ

أي من هذا الصمغ وقال الأحمر: حَجَرَ يَهْيِيرُ أَي صُلِبَ وَيُقَالُ: أَكْذَبُ مِنَ الْيَهْيِيرِ وهو السَّرَابُ وقال ابن السَّرَاجِ: ربما زادوا فيه الألف فقالوا يَهْيِيرِي وهو من أسماء الباطل<sup>91</sup>.

ذكر "النَّظَامُ" أن قولهم (أول يَهْيِيرُ)، وأحد حرفي (التضعيف دون) الياء (الثانية) واحدهما، لكون "يَفْعَلُ"، واليَهْيِيرُ — بتشديد الرَّاءِ — صمغ الطلح، وقولهم: أكذب من اليَهْيِيرِ — هو السراب<sup>92</sup>.

### وهكذا فزدي أنه

وقد ورد في جمهرة الأمثال ومجمع الأمثال "لم يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ"، ومنهم من يقول: "من فُزِدَ لَهُ" أي لم يُحْرَمَ من نال بعض حاجته<sup>93</sup>. وقيل: يُضْرَبُ فِي الْقَنَاعَةِ بِالْيَسِيرِ<sup>94</sup>.

قال "النَّظَامُ" (والزَّاي) تُبَدَلُ (من: السين، والصاد، الواقعين قبل الدال ساكنين، نحو: يَزْدُلُ) في: يَسْدُلُ ثَوْبَهُ — (وهكذا فزدي أنه) يريد: فُصِدِي، قاله حاتم لما وقع في أسر قوم فَعَرَّ رجالهم وبقي مع النِّسْوَةِ فأمرنه بالفصد فَتَحَرَ، وأنه — تأكيد للياء<sup>95</sup>.

### هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

قال النظام: "ومنها قوله: ويقال: هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ، فجرى على الأصل لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها. أما نَوَاكيسُ: فقد جاء في ضرورة الشعر، قال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار  
والنواكس: المطأطأ رأسه<sup>96</sup>. ولم يذكره الأنصاري بل ذكر أن كلمة هوالك ونواكس  
مما زادوه في الشاذ من جمع فاعل صفة لمذكر يعقل<sup>97</sup>.  
ويقولون في المثل: "هو هالك في الهوالك" فأجروه على أصله كثرة الاستعمال،  
لأنه مثل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال: "نواكسي  
الأبصار" ولا يكون مثل هذا أبداً إلا ضرورة<sup>98</sup>.  
ويرى المبرد أنه لا يجوز أن يجمع على فواعل، وإن كان ذلك هو الأصل؛  
لأن فاعلة تجمع على فواعل. فكرهوا التباس البناعين؛ وذلك نحو: جالسة وجوالس،  
وكذلك جميع هذا الباب. وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت  
النساء. فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل. وقد قالوا: هالك في الهوالك؛ لأنه مثل  
مستعمل، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله: وإذا اضطر  
شاعر جاز أن يجمع فاعلاً على فواعل؛ لأنه الأصل. قال الشاعر:  
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار<sup>99</sup>.

#### ثانياً: الأنصاري:

إن البُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ

لم يذكر الأنصاري "إلا أربعة أمثال خلال تناوله للمسائل الصرفية، منها: (إن  
البُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ)، حيث يقول: ((...كقوله في المثل (إن البُعَاثَ) بتثنية  
الموحدة وبالمثلثة - طائر دون الرخمة بطيء الطيران (بأرضينا يستنسر) أي يتحول  
إلى صفة النسْر. وهو طائر معروف، أي: مَنْ جاورَنَا عَزَّ بِنَا))<sup>100</sup>.

#### التقت حلقنا البطان

ذكر الأنصاري "أن إثبات الألف في (حلقنا البطان) (شاذ)؛ لأن ثاني الساكنين  
غير مدغم وليس في كلمة، والقياس حذفها كما تقول غلام الأمير إذ لا يتلفظ فيه  
بالألف. قال أوس:

وإزْدَحَمَتِ حَلَقْنَا الْبِطَانَ بِأَقْ وَامٍ وَطَارَتِ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا  
والبطان: الحزام الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلَّ على نهاية  
الهزال، وهذا مثلٌ يُضْرَبُ لشيءٍ الأمر وتفاقم الشرِّ، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية  
تعظيماً للحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ المذكور<sup>101</sup>.

#### رهبوت خير من رحموت

استدل بالمثل عند تبيانه أن التاء تُزَادُ بعد الواو كثيراً في مثل جبروت  
وملكوت للمبالغة في التجبر والملك، ويقال: رهبوت خير من رحموت، أي: لأن  
رُهِبَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ<sup>102</sup>.

#### أكذب من اليهير

ذهب الأنصاري "إلى عدم وجود (فَعِيلٌ) ، فقال: (وَالْيَهِيرُ) بتشديد الراء، يُقَالُ

لصمغ الطلح وهو شجر عظام، وللباطل، وبتخفيفها يُقال لصمغ الطلح أيضا وللحجر الصُّلب وللسرَّاب، (واليهيرِّي) بزيادة ألف مع التَّشديد يُقال للباطل، ووزنه يَقَعْلِي كِيَحْمَرِّي بمعنى الأحمر<sup>103</sup>.

ونلاحظ أن "الأنصاري" و"النَّطَام" كليهما أقلًا من استشهداهما بالأمثلة— وإن كانت عند "النَّطَام" أكثر نسبيًا — وهي الاستشهادات الأقل إذا ما قيست بغيرها من الأصول.

اهتم "الأنصاري"— وهذا سمته الغالب في تناوله — بالتتبع اللغوي بشرح مفردات استشهداته، كما أنه كان يهتم ببيان مناسبة المثل التي سيق فيها.

### كلام العرب:

جاء تناول الشَّارِحِينَ (النَّطَام) و(الأنصاري) يُظْهِرُ مكانة أقوال العرب في ردِّ اللفظة غير المسموعة إلى العرب الموثوق بهم لترسيخ استشهداتهما، وبيان أنها جديرة بأن يُستَدَلَّ بها في بناء ما ينتهون إليه من نتائج تتبلور في حدِّ علمي هو القاعدة.

### أولا: النَّطَام:

قال "النَّطَام": (وأما: مَجْنِيْقٌ)، وهي مُعَرَّبَةٌ لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب، فقال بعضهم: ينبغي أن لا يُحَكَّم على مثله بزيادة بعض الحروف وأصالة بعضها، لأن ذلك من شأن كلامهم<sup>104</sup>.

حينما لم يذكر "النَّطَام" استشهدا بكلام العرب واكتفى بـ (يُقَالُ)؛ حيث يقول: (وقد يكسر الفاء) في الجمع بعد قلب الواو ياء، وإبدال الضمَّة كسرة (للاتباع، فيقال: عَيْتِي، ووجيِّي، ونحو: نُحُوٌّ— جمع) نُحُوٌّ— (شاذ)؛ إذ القياس: نُحْيِي، يقال: أنه لينظر في نُحُوٍّ كثيرة — أي جهات —<sup>105</sup>.

وقال "النَّطَام": (والثالي) الثالث في قوله، شعر:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي

(ضعيف)، لأن ذلك غير مسموع من العرب الموثوق بهم<sup>106</sup>.

وفي تناوله لأصل أشاوى ذكر النَّطَام أن: "أشائي" بالتشديد، قلبت الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفا، وأبدلت من الأولى واوا. وحكى الأصمعي: أنه سمع رجلا من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: إن عندك الأشاوى، مثل — الصحارى<sup>107</sup>.

### ثانيا: الأنصاري:

ذكر الأنصاري أن (مَجْنِيْقٌ) مؤنث، قال: (...). (وأما مَجْنِيْقٌ) بفتح ميمه وجيمه وهو مؤنث، قال زُفَر بن الحارث:

لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنْجِنِيْقُ ابْنِ بَجْدَلٍ أَحِيدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

مُعَرَّبٌ؛ لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب إلا أن تكون

مُعَرَّبَةٌ كَالجَرَوْقَةِ للرَّغِيفِ فَإِنِهَا مُعَرَّبَةٌ كَرْدَةٌ أَوْ حِكَايَةٌ صَوْتٌ كَجَلْبَلْقِ فَإِنَّهُ حِكَايَةٌ صَوْتٌ بَابِ ضَخْمٍ فِي حَالِ فَتْحِهِ وَإِصْفَاقِهِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُحَكَّمَ عَلَى مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ وَأَصَالَةِ بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَالصِ كَلَامِهِمْ<sup>108</sup>.

وَاسْتَدَلَّ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ عَلَى أَنَّ (مَنْجْنِيْق) مُؤَنَّثٌ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ: (تَرْكَتِي). وَقَدْ بَدَأَ مِنْ حُكْمِهِ بِكَوْنِهَا مُؤَنَّثَةٌ ثُمَّ تَرَاوَعَهُ عَنْ كَوْنِهَا عَرَبِيَّةً أَصِيلَةً فَنفَى الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ النَّوْنِ تَتَاوَضَ فِي كَلَامِهِ.

لَكِنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى الْحُكْمِ نَفْسِهِ الَّذِي أَنْتَهَى إِلَيْهِ "النَّظَامُ" بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُحَكَّمَ عَلَى مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ وَأَصَالَةِ بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَالصِ كَلَامِهِمْ.

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: (وَنَحْوُ نُحُوْرٍ) جَمْعُ نَحْوٍ لِلجِهَةِ وَغَيْرِهَا (شَادُّ) ارْتِكَابٌ تَتَبَّيْهَا عَلَى الْأَصْلِ كَالْقَوْدِ. وَعَلَيْهِ قَوْلُ عَرَابِيِّ: "لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوْرٍ كَثِيرَةٍ وَالْقِيَاسُ نُحُوْرٍ"<sup>109</sup>.

وَقَالَ "الْأَنْصَارِيُّ": (وَالخَاءُ) تُدْغَمُ (فِي الْعَيْنِ) فِي نَحْوِ إِسْلَغْنَمَكَ فِي إِسْلَخِ غَنَمَكَ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ أَدْخَلَ مِنْهَا لَشِدَّةَ تَقَارِبِهِمَا، وَلِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا أَدْنَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ الْحَقِيقَةِ إِلَى اللِّسَانِ، فَأَجْرِي مَجْرَى حُرُوفِ الْفَمِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ الْعَرَبِ مُتَّخِلٌ بِإِخْفَاءِ النَّوْنِ فِي الخَاءِ كَمَا يَخْفَى فِي حُرُوفِ اللِّسَانِ وَالْفَمِ<sup>110</sup>.

وَقَالَ "الْأَنْصَارِيُّ" فِي إِبْدَالِ النَّوْنِ وَالجِيمِ يَاءً: ((... وَالثَّالِثِي) فِي الثَّالِثِ وَشَيْرَةَ فِي شَجَرَةٍ (فَضْعِيفٌ) الْإِبْدَالُ فِي كُلِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ وَإِنْ وَرَدَ فِي شِعْرٍ<sup>111</sup>.

\* جَاءَتْ الْأَسْتَدْلَالَاتُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ عِنْدَ "الْأَنْصَارِيِّ" أَكْثَرَ تَحْرِيرًا وَشَرَحًا مِمَّا أَكْسَبَهَا مَزِيَةَ النَّمْطِيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ عِنْدَ الْأَسْتِنَادِ إِلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يَلْتَقِي كَثِيرًا — إِنْ لَمْ يَقْتَسِ — مَعَ "النَّظَامِ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَانَتْ أَسَاسًا لِلْقِيَاسِ، وَمِنْ ثَمَّ يُحَكَّمُ عَلَى مَا يَخَالِفُهَا بِأَنَّهُ (شَادُّ).

\* كَمَا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الْمُوثُوقُ بِهَا الْمَسْمُوعَةُ مِنَ الْعَرَبِ كَانَتْ تُنْبِئُهُ عَلَى الْأَصْلِ.

\* كَمَا أَنَّهُمَا كَانَا يَسْتَعِينَانِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَتَقْوِيَةِ رَأْيَيْهِمَا الصَّرْفِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَتَنَاوَلَانِهَا وَإِثْبَاتِ ضَعْفِ الرَّأْيِ الْآخَرِ.

### المبحث الثاني : القياس

وهو في اللغة: عبارة عن رد الشيء إلى نظيره، وعند أهل الأصول: القياس: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علتة في الآخر<sup>112</sup>. وقيل: إنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه<sup>113</sup>. و"من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"<sup>114</sup>.

وما يُقَاسُ عَلَيْهِ إِمَّا مَسْمُوعٌ مَطْرُدٌ، وَإِمَّا شَادُّ. وَالْمَطْرُدُ مِنْ (ط ر د) فِي كَلَامِهِمُ: التَّتَابِعُ وَالِاسْتِمْرَارُ، وَمِنْهُ مَطَارِدَةُ الْفَرَسَانِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَاطْرُدَ

الجدول، إذا تتابع ماؤه بالريح. و(ش ذ ذ): أي: تفرق وتفرد، وجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد إلى غيره شاذاً<sup>115</sup>. والنحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب<sup>116</sup>. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره<sup>117</sup>. عندما يستوي علم ويكتمل فإنه يصاغ صياغة دقيقة في مفاهيمه ومصطلحاته، كما أنه تُطرد قواعده بعدما قامت على تتبع واستقراء دقيق، ويُتاح لهذه القواعد التعليل والتفسير؛ مما يدل على رسوخها وقوتها، فتصبح كل قاعدة أصلاً يُقاس عليه ما يُراد من جزئيات لما تُبنت فترسخ؛ إذ إنها مضبوطة ضبطاً يُبنى عليه غيره، وما يُسمَّى فرعاً يشترك الأصل في الحكم حين يُحمل عليه برابط بينهما، وهو رابط العلة. والتععيد ووضع الأصول العامة هي المرحلة التالية لاستقراء كلام العرب وفقاً لمنهجية دقيقة تنفي عن اللغة غريبها، وتهذبها من مستهجنها، ومرحلة التععيد استندت على القياس وكان من أعلامها: البصريون: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، ثم الفارسي وابن جني. كما أن إنكار القياس في النحو والصرف لا يتحقق لأنهما كلهما قياس، ولهذا قيل في حدهما إنهما: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>118</sup>.

#### أقسام القياس:

1- القياس بحسب أصالة المقيس والمقيس عليه :  
أ- حمل الفرع على الأصل (قياس العلة): وهو حمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل<sup>119</sup>.  
قال النظام "فَفَعِل - مما ثانيه حرف حلق) كـ"فَحِذْ"يجوز فيه) ثلاثة أوزان أحر، فرعية - فَحِذْ، - بإبطال حركة العين - للتخفيف، (فَحِذْ) بنقل كسرة العين إلى الفاء - كذلك أيضاً، (فَحِذْ) باتباع الفاء العين، لتحصيل المشاكلة. والفرق بين هذه الأوزان الثلاثة، وبين فَعِل وحِيز، وإبل أن هذه فروع في الأوزان المردودة إليها وتلك أصول<sup>120</sup>.

كما استدل الأنصاري بما يردُّ الأشياء إلى أصولها ومنها التصغير والتكسير، ومن الكلمات التي تناولها "عيد": (وإنما قالوا عَيْدٌ لا عَوِيدٌ في تصغير عيد مع مشاركته لنحو ميزان في ذهاب المقتضي بالتصغير لقولهم في تكسيره: أعياد؛ فرقا بينه وبين أعواد جمع عود، فحملوا عليه المصعّر؛ لأن التكسير والتصغير من وإٍ واحدٍ من حيث إنهما يردان الأشياء في الأغلب إلى أصولها"<sup>121</sup>. ونلاحظ أنها تجمع علل: رد الفرع إلى الأصل، وعلة الخفة، وعلة

وقال "الأنصاري" (... (و) صحَّ باب (عَوَرَ وَسَوَدَ) وإن مُجِدَّت العلة فيه (لأنه بمعناه) أي باب اعْوَارٌ واسْوَادٌ، والأصل في الألوان والعيوب باب اَفْعَالٌ فَحْمَلٌ ما ليس بأصل على الأصل...))<sup>122</sup>.  
ب - حمل أصل على فرع:

قال الأنصاري: (وقد يرد بعض) من هذه الأوزان (إلى بعض) فرعا لا أصلا (فَفَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين (مما ثانيه حرف حلق) (كفخذ يجوز فيه) ثلاثة أوزان آخر فرعية و (فخذ) بإسكان العين، للخفة (وفخذ) بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها لذلك (وفخذ) بإتباع الفاء العين<sup>123</sup>.

## 2 - القياس بحسب العلة:

### أ - حَمَلُ الضدِّ على الضدِّ:

قال النَّظَّامُ: "وندور فُعْلَالٌ" هو الثبوت المقتضي للعدول، (مع أنه نقيض ظُهُرَانَ)؛ إذ البُطْنَانُ الجانب الطويل من الريش، والظُّهُرَانَ خلافه. والظُّهُرَانَ فُعْلَانٌ - يقينا - لأنه غير مكرر، فكذا البُطْنَانُ، وإن كان مكررا - حملا للنقيض على نقيضه لمناسبة وهي: أن النقيضين - غالبا - يتلازمان في الحضور بالبال - بشهادة الوجدان<sup>124</sup>. كما أن بكلامه حمل الضد على الضد والمناسبة، فيجمع بين القياس والعلة؛ مما يقوي استدلاله.

وذكر الأنصاري أن قلب تاء (ثلاثة) هاء ونقل حركة همزة القطع إليها في حالة الوصل فنقول: "ثلاثه ربعة" في قولنا "ثلاثة أربعة"، قال: (... (وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك) هاء ثلاثة بفتحة بعد التاء هاء (فأنه نقل) إليها (حركة همزة القطع) التي في أربعة (لما وصل) وإنما قلبوا هنا التاء هاء مع أن ذلك من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف لأن الضدَّ يُحْمَلُ على الضدِّ، وجواب ما يُقَالُ إن كان أصلا فلم حركتها<sup>125</sup>.

### ب - حمل النَّظِيرِ على النَّظِيرِ<sup>126</sup>:

قال النَّظَّامُ: "ومن القياس بالنظير قوله: (والحادي) فإن نظائره - وهي الوحدة والتوحيد وغيرهما - دلت على أن أصله الواو، ثم زحلت الواو إلى الآخر، فلم يمكن الابتداء - بألف الفاعل - فأخرت عن الحاء، فصار الحادو وزن "عالف"، ثم انقلبت الواو - المتطرفة الواقعة بعد الكسرة - ياء، فصار: الحادي<sup>127</sup>.

ويرى الأنصاري أن: "الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره (ولذلك) أي: ولترجيح أغلب الوزنين في شبهة الاشتقاق (قيل رمان) وزنه (فَعَالٌ) من رَمَنَ وإن كان مهنلا لا فُعْلَانٌ من رَمَّ...<sup>128</sup>.



### 3 - القياس بحسب الاستعمال:

#### أ - القياس المُطَرَّد<sup>129</sup>:

تتبع "النظام" الكلمات التي بها أحرف زائدة: (ويعبر عن الزائد) عن الأصول (بلفظه) كما يقال: وزن ضارب "قاعل"، ووزن مضروب "مفعول"، يعبر عن الألف الزائد وعن الميم والواو الزائدتين بألفاظها، فرقا بين الأصلي والزائد، وهذه القاعدة مطردة في كل ما زيد على الأصل (إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه) لا يوزن بلفظ المبدل، فلا يقال: وزن اضطرب - افطعل - بل يوزن (بالتاء)، فيقال: افتعل - بيانا للمبدل عنه<sup>130</sup>. ومنها في النسب: (وإن كان كـ عبد مناف، وأمريء القيس) مما ليس للمضاف إليه مسمى على حياله، ولا هو بمقصود أصلا (قيل: عبدي، ومُـرئي) بالنسبة إلى الجزء الأول. هذا هو القياس، وقد يعدل عنه في بعض المواضع، كما جاء: منافي، في عبد مناف<sup>131</sup>. وفي أبنية جمع التكسير قال النُّظَام: (الجمع) والمقصود به هنا: المكسر، والنظر منه أيضا على جموع لها مدخل في القياس، وذكر غيرها استطرادا<sup>132</sup>.

وذكر الأنصاري أن (شاك) بالضم - رفل أي: نحوهما مما عينه معتلة ولم تُقلب همزة كقائم (شاد) وأصله شائك... ومن قال شاك بالهمز جرى على القياس...<sup>133</sup>.

#### ب - القياس الشاذ<sup>134</sup>:

وهو ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. وهو على نوعين: شاذ مقبول، وشاذ مردود، أما الشاذ المقبول، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأما الشاذ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء، والفرق بين الشاذ، والنادر، والضعيف، هو: أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا لكن بخلاف القياس، والنادر، هو الذي يكون وجوده قليلا لكن يكون على القياس، والضعيف، هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت<sup>135</sup>.

ومن الشاذ (أثيب) في اليائي، من باب "فعل" بفتحين،...، (وسؤوق) في - ساق - وأصله: سوق - بالتحريك (شاذ). وأسوق، وهو أيضا شاذ، كما في أثيب<sup>136</sup>.

ومما ذكر أنه شاذ (الكيا) بكسر الكاف مقصورا: الكناسة، (شاذ) مجيء إمالته، لأن ألفه عن واو لقولهم: كبوت البيت، (كما شذ) أن أميل (العشا) بالفتح والقصر - مصدر الأعشى، وألفه عن واو بدليل قولهم: امرأة عشواء، (والمكا) مفتوحا لجحر الثعلب وغيره، ألفه أيضا عن واو لقولهم: مكو - في معناه<sup>137</sup>. ومما أورده شادا: "قولهم في الصلة: صلة - بالضم - شاذ. (ونحو: وجهة)

في قول عز من قائل: "ولكل وجهة هو موليها" البقرة: 2، 148، (قليل)، وإنما جاز عدم الحذف فيها لأن معناها مكان يتوجه إليه، ومن قال: إن معناها التوجه كان شاذًا كشذوذ القصوى، والقَوْدَ،...، (ويأجل) - في يوجَل - (شاذ)؛ لأن الياء والواو فيهما قلبتا ألفا مع سكونهما<sup>138</sup>.

وقد عرّفَ "زكريا الأنصاري" الشَّاذَ بأنه: "ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قِلَّةِ وجوده وكثرتِه، كالقَوْدِ"<sup>139</sup>. ومما ذكر أنه شاذ قولهم في: قَنَطٌ يَقْنِطُ، كضربَ يَضْرِبُ، وقَنْطٌ يَقْنُطُ، كعَلِمَ يَعْلَمُ، ثم لما قالوا: قَنِطٌ يَقْنِطُ بالكسر أو بالفتح فيهما، عُلِمَ أن الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى. أجاب بعضهم بأن ما أوردَ شاذٌ، بل قيل: (الحينك لحن)، وإليه يشير المصنّف إن ثبت<sup>140</sup>.

ولما ذكر غير موازن للرباعي، واستكان منه، أشار إلى خلاف فيه فقال (واستكان قيل) إنه (اقتعل من السكون) وزيدت الألف لإشباع الفتحة (فالممد) فيه (شاذ)<sup>141</sup>.

بعدما عرض "النظام" أحوال الكلمات عند النسب قال: "فهذه قوانين تتضبط بها هيئات المنسوبات ببناء النسبة في الأغلب. (وما جاء على غير ما ذكر) من القوانين (شاذ)، وقد عرفت بعضها استطرادا، والكل موكول إلى اللغة، فإن المعتبر في هذا الفن ما له مدخل في القياس"<sup>142</sup>.

### ج - القياس المتروك:

والقياس المتروك لا يُقاسُ عليه.

قال النظام: "ولا اعتداد بمجيء: دحراج، في مصدر: دحرج، مثل: إخراج في مصدر أخرج، لعدم إطراد "فعلال" في مصدر "فعلل"، وإطراد "فعلال" في مصدر "أفعل"، على أن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة"<sup>143</sup>.

وقال: "(ومنهم من يقول: هذا الردي، ومن البُطُوْ فَيُنْبَع) الكسر الكسر، والضمُّ الضمُّ فراراً من الهيئة المستقلة المهجورة في كلامهم"<sup>144</sup>.

ويرى الأنصاري أن صياغة الفعل المضارع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة نحو: أكرم، فكان القياس أن تظهر الهمزة في بناء المضارع فيقال: يُؤكِّرمُ، إلا أنه قيل: يُكِّرمُ، فدل على أن القياس عليه متروك<sup>145</sup>. وقال أيضاً: "(قيل رُمَّان) وزنه (فُعَّال) من رَمَّنَ وإن كان مهملاً لا فُعَّالان من رَمَّ..."<sup>146</sup>.

ومن سمات القياس عندهم:

#### 1- القياس على الكثير:

ورد في تناول "النظام" للنسب: "...وكذا إن لم يوجد واحد نسب إلى الجمع، كعبَّادِيَّ، والعبَّادِيْد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه. فهذه قوانين

تنضبط بها هيئات المنسوبات ببياء النسبة في الأغلب. (وما جاء على غير ما ذكر) من القوانين (شاذ)، وقد عرفت بعضها استطراداً، والكل موكول إلى اللغة، فإن المعتبر في هذه الفن ما له مدخل في القياس<sup>147</sup>.

وقال النّظّام: (وَحَزْعَال) للناقة التي بها ضلعٌ (نادر) لم يوجد في كلامهم من غير ذوات التضعيف سواء، وهذا أيضاً هو الثبوت المقتضي للعدول عن القاعدة الممهدة...، وزاد ثعلب قَهْقَاراً - للحجر الصلب، والأكثرُونَ على أنه قَهْقَرٌ - بتشديد الراء...، (وَبُطْنَانُ فُعْلَانٌ) لا فُعْلَالٌ لندوره. (وقرطاس) بضم القاف (ضعيف)، والفصيح بكسرهما<sup>148</sup>.

ويرى الأنصاري أن ما كثر استعماله يمكن إفراده بأحكام خاصة مخالفة لنظائرها، فحين تخالف الألفاظ أو الأبنية أو المسائل قياس نظائرها يُلجأ إلى الأخف في الكلام، ففي التقاء الساكنين القياس كسر الأول إذا: كان صحيحاً، واستثنى نحو (مِنَ الرَّجُلِ) - بفتح النون - تخفيفاً؛ لكثرة استعمال (مِنَ) مع (ال). ووقع خلافٌ في باب حروف الزيادة حول أصل ملك ووزنه فانتهى إلى أصله ملكٌ ووزنه مَعْلٌ؛ لأنه من الألوكة، وهي الرسالة، فُلِيتَ العين إلى موضع الفاء، قلبا مكانيا فقيل: مَأَلِكُ، ثم حذفته همزته تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال<sup>149</sup>.

#### ب - عدم القياس على القليل:

يرى زكريا الأنصاري " أنه ليس من شروط المقيس عليه الكثرة " فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له مثل النسب إلى شئوءة : شئئي، فلك أن تقول في رَكُوبَةٌ رَكْبِي، وفي حَلُوبَةٌ حَلْبِي، فتبني قياساً على شئئي<sup>150</sup>.

حينما خالف ذلك النظام؛ إذ إنه كما اتسع في القياس بالنظير، فإنه جعل عدم النظير مُضْعِفاً للحكم بأصالة حرف أو قلبه عن آخر، من ذلك قوله: "والواو والياء (قد اتفقتا في) وقوعهما (فاعين - كوعد - ويسر - وعينين - كقول وبيع، ولامين - كغزو ورمي، وتقدمت كل واحدة على الأخرى - فاءً وعينا - كيوم وويل). (واختلفتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء) لاما نحو: طويت، (بخلاف العكس) وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما فإنه غير واقع، (و) لهذا (قيل واو حيوان بدل عن ياء) لعدم النظير، والاستدلال بحيي على أن واو حيوان ياء - ضعيف، لأنه يلزم من ذلك كون ياء - رضي - غير منقلبة عن الواو<sup>151</sup>.

#### ج - الخروج عن القياس للتنبيه على الأصل:

قال النظام: وكذلك (والقيسي)، فإن مفردة قوس، وكذا نظائره من نحو: قوس الشيخ واستقوس - أي انحنى - دلت على أن الأصل فيه قووس على "فُعُول"، نقلت اللام إلى موضع العين وبالعكس، فصار قوسو على "فلوع" قلبت

شيماء محيي رباط

الواو المتطرفة - ياء - ثم واو الجمع أيضا، وكُسِرَت القاف والسين - للاتباع  
والمناسبة فصار قسيّ على وزن "قَلْبَع"<sup>152</sup>. فالاتباع والمناسبة للتبويه على الأصل.

**الخاتمة :**

- 1 - كانت الفروق العددية بين الشارحين طفيفة لم تشكل تميزاً للاحد الشارحين عن الآخر.
  - 2 - لم يختلف الشارحان كثيراً في منهج الاستشهاد بأيات القرآن الكريم وقراءته، وبخاصة فيما يتصل بوظيفة الشاهد القرآني أو القراءة القرآنية، وفي الوقت نفسه لم يخرجوا عن سُنَّة من سبقهما من النحاة.
  - 3 - الاستشهاد بالحديث الشريف على قلته لم يختلف فيه منهج الشارحين بما يشكل تميزاً أحدهما عن الآخر .
  - 4 - نلاحظ أنهما كانا متساويين حذو الحدود بالحدوة؛ من حيث معالجهما للأبيات الشعرية عند الاستشهاد بها، لكن "الأنصاري" كان يهتم بالشرح اللغوي ويبسط فيه غالباً أكثر من "النظام" حينما كان "النظام" بارعاً في تعليل القاعدة، وربما يذكر الشاهد ثم يوظفه حيث يستشهد به ثم يتركه ويتجه حيث بسط آراء العلماء، ويرجح رأي أحدهم ومن ثمَّ يميل معه أو يفهم ضمناً أنه مؤيد له، كما أنهما تشاركا في تجزئة الأبيات حيث يذكران مناط الاستدلال فقط، كما اهتما بضبط الأوزان الصرفية وذكر الصيغ التي يتناولانها، وذكر معاني المباني؛ مما زاد في الفائدة.
  - 5 - جاءت الاستدلالات بكلام العرب عند "الأنصاري" أكثر تحريراً وشرحاً مما أكسبها مزية النمطية الحكمية عند الاستناد إليها، غير أنه يلتقي كثيراً - إن لم يقتبس - مع "النظام" من حيث إنها كانت أساساً للقياس، ومن ثمَّ يُحَكَّم على ما يخالفها بأنه (شاذّ).
  - 6 - اتسم القياس عندهما بعدة سمات منها : القياس على الكثير ؛ والقياس على القليل الذي خالف فيه النظام "زكريا الأنصاري" الذي يرى أنه ليس من شروط المقيس عليه الكثرة "فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له.
- واخيراً لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر والعرفان إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق على ما تقدمه من عون لطلبتها بما يرفع اسم العراق ومكانته العلمية .

## الهوامش:

- 1 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، 2007م، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح مصطفى، ط3، مكتبة الآداب : ص114.
- 2 - د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 1973م، منشورات الجامعة الليبية، ص: 121، وانظر: الحلواني، أصول النحو العربي، اللاذقية، منشورات جامعة تشرين، ص: 60.
- 3 - ابن الأنباري، لمع الأدلة، 1957، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص: 81.
- 4 - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1997م، تحقيق: عبد السلام هارون، طه، القاهرة، مكتبة الخانجي : 3 / 9 .
- 5 - النائلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، 1976م، بغداد، مطبعة الزهراء، ص: 169.
- 6 - انظر حسان، 2000م، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ص: 112، والحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه، 1974م، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، ص: 134.
- 7 - انظر السيوطي، الاقتراح : ص24، والأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 98.
- 8 - في أصول النحو: ص 28 .
- 9 - الفراء، معاني القرآن : 14/1.
- 10 - انظر: مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، 1990، مؤسسة الرسالة، ص224. وقد ورد في كتاب(الشواهد والاستشهاد في النحو): ص 201-202."والقرآن الكريم أصل الاستشهاد في العربية؛ فهو أكمل النصوص وأوثقها، وهو منبع العلوم، ومنها علوم اللغة؛ إذ اعتمد عليه اللغويون والنحويون في استنباط القواعد والأحكام فقد اتفقت كلمتهم على اختلاف مذاهبهم النحوية - على أنه ينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة، وقد أطروه بما يستحقه، وقالوا فيه بما هو أهله".
- 11 - النظام، الحسن، 1992م، شرح شافية ابن الحاجب (النظام)، تصحيح: علي الشملاوي، ط1، لبنان - بيروت، شركة شمس المشرق للطباعة. ص: 268. وانظر على سبيل المثال: ص 73، 168، 173، 237.
- 12 - الأنصاري، زكريا، 2003م، المناهج الكافية في شرح الشافية، تحقيق: د. رزان يحيى خدام، بريطانيا، إصدارات الحكمة: ص550. وانظر على سبيل المثال: ص 198، 334، 549، 587.
- 13 - شرح النظام : ص 58. وانظر فيه أيضا : 205، 206، 244.
- 14 - المناهج الكافية : 384، وانظر : 178، 182-183، 257.
- 15 - د. عباس، صالح، 2000م، القراءات القرآنية المتواترة في (غريب القرآن) للسجستاني، مجلة المورد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ص: 88.
- 16 - الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، لبنان - بيروت، دار المعرفة، ص: 318/1 .

- 17 -انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط3، مصر، دار المعارف : مقدمة المحقق: 9-15، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح: زكريا عميرات ، تقديم: علي محمد الضباع ، ط2، لبنان -بيروت، دار الكتب العلمية ، ص: 22/1، وأبو الفضل إبراهيم، أطوار الثقافة والفكر، 1959م ، ط1 ، شركة الانكلو المصرية، ص: 87. من هنا عُدتَّ القراءات "خير مُعَبَّرٍ عن الواقع اللّهجي السائد في الجزيرة العربية آنذاك ، فقد وردت طائفة من القراءات وفيها مظاهر لهجية تمثل لهجات قبائل تميم وقيس وأسد وهذيل وغيرها ؛لذلك عني بها دارسوا اللهجات واتخذوها مصدرا من مصادرهم". غالب ، علي ، المبرد والقراءات القرآنية، 2001م ، مجلة المورد ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع، ص: 35.
- 18 -الشواهد والاستشهاد: 225. والراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، 1996، ط1، دار المعرفة الجامعية ، ص 81 .
- 19 -انظر الإقتراح : ص15، والسامرائي، التطور اللغوي التاريخي، 1983م ، ط3، بيروت ، دار الأندلس، ص 79 .
- 20 -انظر: ضيف، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف ، ص: 157 — 158 ، والحديثي، المدارس النحوية ، ط3، الأردن - اربد، دار الأمل : 97- 98.
- 21 -ابن جني، المنصف (شرح تصريف المازني) تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، 1954م ، ط1، مصر، مصطفى الباي الحلبي : 1/ 307.
- 22 -ابن مجاهد، السبعة، ص: 389 ، 390 ، وابن الجزري، النشر 2 / 310 ، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، دمشق، مجمع اللغة العربية ، ص: 1 / 58 ، وينظر: شرف، مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة ، 2004م ، ص: 296.
- 23 -المبرد، المقتضب ، 1994م ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، مصر ، مطابع الاهرام التجارية: 2 / 171 .
- 24 -شرح النظام : ص 252، وانظر : 82، 159 ، 238 ، 266 ، 267 ، 349 ، 355 ، 356 .
- 25 -السابق : ص 176 ، وانظر : 130 ، 176 ، 333-333 ، 366 .
- 26 -السابق : ص 361- 362 ، وينظر : 39.76 ، 237 ، 159 ، 347 .
- 27 -السابق : ص 359 ، وانظر : 288 .
- 28 -شرح النظام : ص 276 - 277 ، وانظر : 169 .
- 29 -السابق : ص 260 - 261 .
- 30 -السابق : ص 178 .
- 31 -المناهج الكافية : ص 548 ، وانظر : ص 320 ، 351 ، 423 ، 424 ، 434 ، 524 ، 546 ، 547 ، 550 ، 553-553 ، 558 .
- 32 -السابق : ص 546 ، وانظر : 493 ، 446 ، 439 ، 436 ، 344 ، 313 ، 312 ، 592 ، 550 ، 549 ، 506 .
- 33 -المناهج الكافية : ص 320 ، وانظر : ص 151 ، 561 .
- 34 -السابق : ص 472 ، وانظر : ص 422 .
- 35 -السابق : ص 335 ، وانظر : ص 457 .

- 36 - السابق : ص 441 .
- 37 - المناهج الكافية : 346 .
- 38 - المناهج الكافية : ص 559 . وانظر: شرح الرضي: 2/270، 3/288، وشرح الجاربردي: 1/67، 312 .
- 39 - وانظر: القراءة عند ابن خالويه، الحسين، القراءات الشاذة، 2000م، ط1، المكتبة الازهرية للتراث، ص: 145، وابن جني، عثمان، 2004م، المحتسب في تبیین شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر - القاهرة، المطابع التجارية، ص: 2/287 .
- 40 - شرح النظام : 39 .
- 41 - السابق : 237 .
- 42 - المناهج الكافية : 422 .
- 43 - السابق : ص 151 .
- 44 - السابق : 423 .
- 45 - المناهج الكافية: 530. وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندأوي، 1985، ط1، دمشق، دار القلم، ص: 1/6، 7. وابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، القاهرة، المكتبة التوقيفية، ص: 10/124 . راجعهما .
- 46 - انظر: خزنة الأدب: 1/12 .
- 47 - السيوطي، الاقتراح : ص 16 .
- 48 - خزنة الأدب : 1/12، 13 .
- 49 - شرح النظام : ص 146 .
- 50 - المناهج الكافية: ص 299 .
- 51 - شرح النظام: ص 166 .
- 52 - المناهج الكافية: ص 330، 331 .
- 53 - شرح النظام: ص 340 .
- 54 - المناهج الكافية: ص 537 .
- 55 - السابق : ص 406، 407 .
- 56 - شرح النظام: ص 204، 205 .
- 57 - المناهج الكافية: ص 383 .
- 58 - شرح النظام : ص 378 .
- 59 - السابق : ص 198 .
- 60 - السابق: ص 249 .
- 61 - المناهج الكافية: 347 .
- 62 - السيوطي، الاقتراح، 2007م، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح مصطفى، ط3، مكتبة الآداب، ص: 113 .
- 63 - الاقتراح : ص 114 .



- 64 -شرح الشافية للنظام : ص 143.
- 65 -المناهج الكافية: ص 526.
- 66 -انظر: شرح الشافية للنظام ص 294، 295.
- 67 -المناهج الكافية: ص 460.
- 68 -المناهج الكافية: ص386، 387. وذكره ابن منظور في لسان العرب: ( عن العصفور) لقد تركتني مَجْنِيقُ ابن بَحْدَلٍ أحياناً عن العُصْفُور حين يطيرُ. باب: مجنق.
- 69 -السابق : ص 323.
- 70 -شرح ديوان : ليبد ،تحقيق: د.إحسان عباس ،1962م ،الكويت ،ص:206.
- 71 -المناهج الكافية: ص 210، 211.
- 72 -انظر: شرح النظام: ص 59.
- 73 -السابق :ص131
- 74 -المناهج الكافية: ص 190.
- 75 -المناهج الكافية:ص:83.
- 76 -انظر: السابق : ص 315.
- 77 -المناهج الكافية : ص84، 85.
- 78 -شرح النظام: ص 167، 168.
- 79 -شرح النظام : ص 131، 132.
- 80 -انظر: المناهج الكافية: ص 514، 515.والبيت مذكور الممتع في التصريف ابن عصفور، علي، 1983م ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، الجماهيرية العربية الليبية – طرابلس ، والجمهورية التونسية – تونس، الدار العربية للكتاب: 1/400.والمفصل في صناعة الاعراب ، الزمخشري، تحقيق: د.اميل بديع يعقوب، 1999م، ط1، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ص :369.وسر صناعة الإعراب: 2/ 554.
- 81 -السيوطي، المزهر: 1/486.تح. محمد أحمد جاد المولى وآخرين.دار الفكر.وقال المبرد: المثل مأخوذ من المثل وهو قول سائر، شبه به حال الثاني بالأول والأصل فيه التشبيه.وقال ابن السكيت: المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له ويوافق معناه.وقال إبراهيم النظام: يجتمع في المثل أربع لا تجتمع في غيره من الكلام. إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة.وقال ابن المقفع: إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق، وأنق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث"انظر: النويري، نهاية الأرب في فنون العرب ، 1936م، القاهرة، دار الكتب المصرية، ص:1/249.
- 82 -الميداني، مجمع الأمثال ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت ،دار المعرفة، ص:1/10. وورد في كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري : البغاث بأرضنا يستنسر . دون (إن).انظر : 1/188.تحقيق: د.د. أحمد عبد السلام . ط1، بيروت ،دار الكتب العلمية .
- 83 -ابن سيده ،المخصص ، باب:صغار الطير: 2/351.تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، 1996م ، ط1، بيروت، طباعة دار إحياء التراث العربي. وانظر: تهذيب اللغة باب: بغث.حيث قال إن : واحدته بغائة، وجمعه بغائة، وبغاث وبغثان، يضرب مثلاً

- للرجل العزيز الذي يعز به الدليل، وقوله: يستنسر: أي يصير كالنسر الذي يصيد ولا يصاد".
- 84 -انظر: شرح النظام: ص 59.
- 85 -مجمع الأمثال: 3/2، 4.5.
- 86 -شرح النظام: ص109.
- 87 -مجمع الأمثال: 2/ 186.
- 88 -شرح النظام : ص155.
- 89 -مجمع الأمثال: 1/ 288. وانظر: تهذيب اللغة: باب: رَبَهَ : تقول العرب: رَهَبْتُ خيراً من رَحْمُوت. قال: والمعنى لأن تُرْهَبَ خيراً من أن تُرْحَمَ".
- 90 -شرح النظام : ص205 ، 206.
- 91 -مجمع الأمثال: 1/282. وورد في جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ص: 2/ 142. في: فهرست الأمثال المضروبة في المبالغة والتناهي.
- 92 -شرح النظام: ص 223.
- 93 -جمهرة الأمثال: 2/160. كما ذكر أن "أصله أن يُملأ المصير دما من أوداج البعير أو الفرس، ثم يشوى فيؤكل، قال جرير: أكلوا الفصيد فصيد أيرأبيهم أو حيص برزة فالسيال دوام وكان حاتمٌ أسيرا في عنزة، فغزت رجالهم، وخلف مع النساء، فقلن له: أتحسن أن تغير؟ قال: إذا لمع البشير. وإنما أردن القتل، وأراد النهب، فناولنه حديدةً وقلن له: أفصد لنا، فقام إلى ناقةٍ فعقرها، فأوجعته ضرباً، فقال: هذا فزدي، أي فصدى، وأكثر ما سمعناه قصد له بإسكان الصاد، كما قال الراجز: "لو عصر منه المسك والبان انعصر". وورد في جمهرة اللغة باب: د - ز - ف. الفزد: لغة في القصد؛ وفي خبر لبعض العرب أنه أتى بمقصد وناقاة ليفصدها فلنّب في سبّلتها وقال: هكذا فزدي، يريد فصدى أنا".
- 94 -مجمع الأمثال: 2/ 192.
- 95 -شرح النظام : ص 328.
- 96 -شرح للنظام : ص 143.
- 97 -انظر: المناهج الكافية: ص 294
- 98 -خزانة الأدب: 1/207. والشاهد الثلاثون. وذكره أحمد بن عبد ربه في "العقد الفريد" يوم برزة ، لكنانة على سليم. قال عبدُ الله بن جدل:
- تجنبْتُ هندا رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشُو إلى ضوءِ مالكٍ  
فأيقنتُ أنّي نائِرُ ابنِ مكدّمٍ غدائتُذ أو هالكٍ في الهالكِ "5/152 تحقيق مكتب  
تحقيق التراث: دار إحياء التراث العربي، 1999م، ط3، بيروت.
- 99 -انظر: المقتضب: 1/ 104. وانظر فيه أيضا : 26/1.
- 100 -المناهج الكافية: ص 179. وجدير بالذكر أن رواية المثل في "مجمع الأمثال" هي: (يستنسر) بالياء التحتية المثناة.
- 101 -انظر: السابق : ص 315.
- 102 -المناهج الكافية: ص 384.

- 103 انظر: المناهج الكافية : 409 .
- 104 شرح النظام: ص 208 .
- 105 انظر: شرح النظام: ص 304 .
- 106 شرح النظام : ص 321
- 107 شرح النظام: ص 34 ، 35 .
- 108 المناهج الكافية: ص 386 ، 387
- 109 المناهج الكافية : ص 491 .
- 110 المناهج الكافية: ص 548 .
- 111 المناهج الكافية: ص 510
- 112 انظر: الجرجاني ، التعريفات، 2003م، ط1، لبنان - بيروت، دار احياء التراث العربي، ص: 231 .
- 113 انظر :ابن الانباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني، 1957م، دمشق، مطبعة الجامعة السورية ،ص: 45 .
- 114 ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، 1983م ، ط3، بيروت ، عالم الكتب باب
- 115 الخصائص : 1 / 97 ، 99 .
- 116 انظر:ابن الانباري، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، 1957م ، دمشق، مطبعة الجامعة السورية: ص 95 - 100 .
- 117 السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، ص : 153 .
- 118 انظر الاقتراح: ص 153 .
- 119 انظر: ابن الانباري ، لمع الأدلة: ص 105 .
- 120 شرح الشافية للنظام : ص 39 ، 40 .
- 121 المناهج الكافية: ص 90 .
- 122 المناهج الكافية : ص 457 ، 458 .
- 123 المناهج الكافية: ص 152 .
- 124 شرح الشافية للنظام: ص 26 .
- 125 المناهج الكافية: ص 345 .
- 126 ورد في: الحدود في النحو: علي بن عيسى الرُماني. أن النُّظير هو: الشَّبِيه بماله مثل معناه، وإن كان من غير جنسه. د. مصطفى جواد. ويوسف يعقوب ، 1969م ، بغداد ، دار الجمهورية ، ص: 41 .
- 127 شرح الشافية للنظام ص 28
- 128 المناهج الكافية: ص 413 .
- 129 وهو: الجاري على النظائر " الحدود في النحو: ص 42 .
- 130 شرح الشافية للنظام ص 22 ، 23
- 131 شرح الشافية للنظام ص 121 .
- 132 شرح الشافية للنظام ص 125 .
- 133 انظر : المناهج الكافية: ص 469 .

- 134 عرّفه ابن جني بأنه: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفردَ عن ذلك إلى غيره..."  
الخصائص: 97/1.
- 135 التعريفات: ص 163.
- 136 انظر: شرح الشافية للنظام: ص 129.
- 137 شرح الشافية للنظام ص 235
- 138 شرح الشافية للنظام ص 276، 277.
- 139 المناهج الكافية: ص 140
- 140 المناهج الكافية ص 151
- 141 المناهج الكافية: ص 163
- 142 شرح الشافية للنظام: ص 123.
- 143 شرح الشافية للنظام: ص 48.
- 144 شرح النظام: 117.
- 145 انظر: المناهج الكافية: ص 446
- 146 المناهج الكافية: ص 413.
- 147 شرح الشافية للنظام: ص 123.
- 148 شرح الشافية للنظام: ص 26.
- 149 المناهج الكافية: ص 324
- 150 المناهج الكافية: ص 236
- 151 شرح الشافية للنظام: ص 271.
- 152 السابق: ص 28، 29.

## المصادر والمراجع :

- 1 - القرآن الكريم .
- 2 - الأزهرى ، محمد، 1964م ،تهذيب اللغة ،ج1 : تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مراجعة: محمد علي النجار .ج5 : تحقيق: د. عبد الله درويش ، مراجعة محمد علي النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة .
- 3 - الأفغاني ، سعيد ، 1957م ، في أصول النحو، ط2 ،دمشق ، مطبعة الجامعة السورية.
- 4 - الأنصاري ، زكريا ، 2003م، المناهج الكافية في شرح الشافية ،تحقيق د. رزان يحيى خدام ، بريطانيا،ضمن سلسلة إصدارات الحكمة إصدار(14) . .
- 5 - ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 1957م ،الاعراب في جمل الاعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني ،دمشق، مطبعة الجامعة السورية .
- 6 - ابن الأنباري ، عبد الرحمن ، 1957م ، لمع الأدلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ،دمشق، مطبعة الجامعة السورية .
- 7 - ابن الجزري ، 2002م ، النشر في القراءات العشر ،تصحیح : زكريا عميرات ، تقديم : علي محمد الضباع ، ط2، لبنان - بيروت ،دار الكتب العلمية.
- 8 - ابن جني ، عثمان ، 1983م ،الخصائص ،تحقيق: محمد علي النجار ، ط3،بيروت،عالم الكتب.
- 9 - ابن جني ، عثمان ، 1985م، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هندأوي، ط1، دمشق، دار القلم.
- 10 - ابن جني ،عثمان، 2004م، المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي،مصر - القاهرة،المطابع التجارية .
- 11 - ابن جني ، عثمان، 1954م، المنصف ( شرح تصريف المازني ) ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط1 ،مصر ، مصطفى البابي الحلبي.
- 12 - ابن خالويه ،الحسين بن أحمد، 2000م،القراءات الشاذة،ط1،المكتبة الأزهرية للتراث.
- 13 - ابن سيده ،علي بن إسماعيل، 1996م ،المخصص ، ط1 ،بيروت ، مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي.

- 14 - ابن دريد ، محمد، 1987م، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت ، دار العلم للملايين.
- 15 - ابن عبد ربه ، أحمد، 1999م ،العقد الفريد، تحقيق مكتب تحقيق التراث، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 16 - ابن عصفور، علي، 1983م ،الممتنع في التصريف ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط5 ، الجماهيرية العربية الليبية – طرابلس ، والجمهورية التونسية – تونس، دار العربية للكتاب.
- 17 - ابن مجاهد، أحمد، السبعة في القراءات ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، ط3 ، مصر، دار المعارف .
- 18 - ابن منظور، محمد، 1955م ، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- 19 - ابن يعيش ،موفق الدين يعيش ،شرح المفصل ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ،مصر – القاهرة، المكتبة التوفيقية .
- 20 - أبو الفضل إبراهيم، محمد ، 1959م ،أطوار الثقافة والفكر، ط1 ، شركة الانكلو المصرية .
- 21 - أبو المكارم ، د. علي ، 1973م ،أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية .
- 22 - البغدادي ، عبد القادر ، 1997م،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،القاهرة، ط4،مكتبة الخانجي.
- 23 - الجاربردي ، أحمد ، 1984م ،شرح الجاربردي شرح شافية ابن الحاجب ( الجاربردي)، تصحيح: عثمان حلمي ، ط3 ،لبنان – بيروت، عالم الكتب.
- 24 - الجرجاني ،علي ، 2003م ، التعريفات ، لبنان – بيروت، ط1 ، دار إحياء التراث العربي
- 25 - الحديثي، د. خديجة، 1974م، الشاهد وأصول النحو، ط1، مطبوعات جامعة الكويت.
- 26 - الحديثي، د. خديجة، 2001م ،المدارس النحوية، ط3،الأردن – أربد، دار الأمل.
- 27 - حسان ،د. تمام ، 2000م،الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب .
- 28 - الحلواني، محمد، أصول النحو العربي ، اللاذقية، منشورات جامعة تشرين.
- 29 - الراجحي ، د. عبده ، 1996م ،اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية.

- 30 - الرضي، محمد، 2000م، شرح شافية ابن الحاجب ( الرضي ) ، تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية.
- 31 - الرماني، علي، 1969م، الحدود في النحو، تحقيق: د. مصطفى جواد. ويوسف يعقوب، بغداد، دار الجمهورية.
- 32 - الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، لبنان- بيروت، دار المعرفة .
- 33 - الزمخشري، محمود، 1999م ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، لبنان - بيروت ، دار الكتب العلمية .
- 34 - السامرائي ، إبراهيم ، 1983م ، التطور اللغوي التاريخي/إبراهيم السامرائي، ط3، بيروت، دار الأندلس.
- 35 - السيوطي ، عبد الرحمن ، 1998م ، الاقتراح في علم أصول النُّحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط1 ، لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية.
- 36 - السيوطي ، عبد الرحمن ، المزهر تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. دار الفكر.
- 37 - شرف، جمال الدين محمد، 2004م ، مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة ، ط1، طنطا، دار الصحابة للتراث.
- 38 - ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية ، ط7، دار المعارف .
- 39 - الفراء، يحيى ، 2001م ، معاني القرآن ( الفراء ) ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار، ط3، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية .
- 40 - القيسي ، مكي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقق: د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، مجمع اللغة العربية .
- 41 - العسكري ، أبو هلال ، 1988م ، جمهرة الأمثال ، تحقيق: د. أحمد عبد السلام . ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- 42 - لبيد ، 1962م ، شرح ديوان : لبيد ، تحقيق: د. إحسان عباس. الكويت .
- 43 - المبرد ، محمد ، 1994م ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عُصَيْمَة ، مصر ، مطابع الأهرام التجارية .
- 44 - مكرم ، عبد العال ، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، مؤسسة الرسالة.
- 45 - الميداني ، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار المعرفة.
- 46 - النايلة ، د. عبد الجبار ، 1976م ، الشواهد والإستشهاد في النحو، بغداد، مطبعة الزهراء.

- 47 - النظام ، الحسن ، 1992م ، شرح شافية ابن الحاجب ( النظام ) ، تصحيح: علي الشملاوي ، ط1 ، لبنان - بيروت ، شركة شمس المشرق للطباعة .
- 48 - النويري ، 1936م ، نهاية الأرب في فنون العرب ، القاهرة ، دار الكتب المصرية .

#### البحوث

- 49 - السجستاني ، 2000م ، القراءات القرآنية المتواترة في (غريب القرآن) للسجستاني: تحقيق: د. صالح مهدي عباس ، مجلة المورد ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع .
- 50 - غالب ، علي ، 2001م ، المبرد والقراءات القرآنية ، مجلة المورد ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع .